

كراسات استراتيجية

269

ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية
رؤية مقارنة

د. زياد عقل

العدد - 269 المجلد الخامس والعشرون - أكتوبر 2016

كراسات استراتيجية

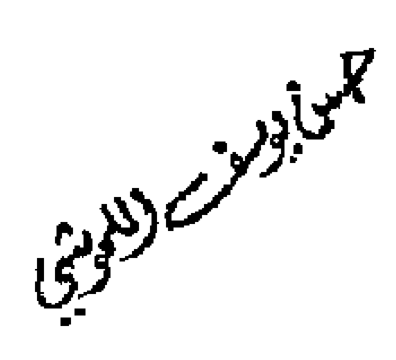
269

ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية
رؤية مقارنة

د. زيـــاد عـقـل



العدد 269
المجلد الخامس والعشرون - أكتوبر 2016



«كراسات إستراتيجية» سلسلة شهرية تهدف إلى تقديم قراءة تحليلية متعمقة للقضايا والتحديات الإستراتيجية التى تواجه مصر، والعالم العربى، والشرق الأوسط، ومحاولة طرح رؤى وسياسات بديلة للتعامل معها. وتتوجه السلسلة إلى صانعي القرار والنخبة ذات الاهتمام والجمهور العام.

يخضع النشر في «كراسات إستراتيجية» للتحكيم العلمي، وتعبر الآراء التي تتضمنها عن وجهة نظر المؤلف، ولا تعبر عن رأى مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أو محرر السلسلة.

e-mail: kurasat@ahram.org.eg

Tel. (202) 25786037 / Fax. (202) 27703229

مقدمة ومدخل نظري

مرت ست سنوات على اندلاع مجموعة من الثورات الاجتماعية والسياسية التي تم الاصطلاح على تسميتها «الربيع العربي»، والتي بدأت الشرارة الأولى لها في 14 يناير 2011 في تونس، ثم لحقت بتونس بلدان عربية عدة كمصر، وليبيا، والبحرين، وسوريا. وبالرغم من أن هذه الثورات حملت في طياتها مضمونًا واحدًا، وهو السعي للمزيد من الديمقراطية، والعمل على الإطاحة بأنظمة سياسية امتهنت القمع والاستبداد والفساد لسنوات طوال، إلا أن تفاصيل وعوامل تطور هذه الثورات اختلفت كثيرًا من حالة إلى أخرى. لذا، بات من الضروري الفصل بين ما هو مشترك بين الأحداث المختلفة التي اندلعت خلال عام 2011 في عدد من البلدان العربية، وبين ما هو يُعد نتاجًا خاصًا لمجموعة من العوامل والسياقات التي تحكم التطورات السياسية والاجتماعية داخل كل دولة ومجتمع على حدة. بمعنى آخر، من غير الممكن إصدار حكم إجمالي أو تحليل كُلي لأحداث الربيع العربي، بل من الضروري التعامل مع كل حالة وفقًا لمجموعة العوامل التي تتحكم في تطوراتها. وبالتالي، من غير الممكن أن نقوم بالمقارنة بين نتائج ثورة 25 يناير في مصر ونتائج ثورة 17 فبراير في ليبيا بشكل مطلق مجرد من سياقات مقارنة تتناسب مع الحالتين. بمعنى آخر، بالرغم من إمكانية التعميم فيما يتعلق بأصول ثورات الربيع العربي، إلا أن مآلات هذه الثورات لا يمكن تعميمها دون إطار واضح، وهو ما يقودنا لنقطة محورية وجدل نظري نحاول التعامل معه في سياق هذه الدراسة بشكل موسع.

الثورات والانتفاضات الاجتماعية والسياسية تختلف كثيرًا من مكان لآخر، ومن سياق تاريخي لآخر، ومن هيكل اجتماعي لآخر، وتتحدد فرص نجاحها وأنماط تطورها على مجموعة من العوامل تختلف هي الأخرى من منهج نظري لآخر، ومن تحليل قيمي لآخر. لقد شغلت الثورات كظاهرة اجتماعية وسياسية بل وتاريخية أيضًا حيزًا كبيرًا من البناء النظري في كل من علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد، وفي بعض الأحيان علم النفس وعلم الأنثروبولوجي. ومثلما تطورت الثورات في أنماطها وآلياتها وأهدافها

على مر التاريخ، تطورت أيضًا المفاهيم والمنطلقات النظرية التي تحاول تفسير قيام الثورة في توقيت محدد، بشكل محدد، وتؤدي في النهاية لمجموعة من التغيرات أو من العواقب. وتنوعت الأسئلة البحثية والأُطر النظرية فيما يتعلق بالثورة، بدءًا من المرحلة الكلاسيكية التي قامت على كتابات كارل ماركس وماكس فيبر وإليكسيس دو توكفيل، والتي اهتمت بأسئلة تتعلق بالصراع بين الطبقات وهيكل الدولة المركزية والكاريزما السياسية ودورها في تطوير هيكل بيروقراطي، أو مرحلة الحداثة التي ارتكنت على عدد من الإسهامات النظرية لمفكرين مثل صامويل هنتينجتون وتشارلز تيلي. وكانت الأسئلة البحثية في هذه المرحلة تهتم بتأثير تحديث المجتمعات وزيادة الطلب على المشاركة السياسية أو على الموارد المتاحة للفاعلين المختلفين في العملية الثورية، أو مرحلة التحليل البنيوي التي اهتمت بأسئلة تتعلق بهيكل الدولة وعلاقات النخب، وأخيرًا حالة المجال العام وطبيعة الفرصة السياسية المتاحة. وكنتيجة لهذا التنوع والثراء النظري في تحليل الثورات، بدأ أغلب علماء الاجتماع السياسي في الفترة الأخيرة التفرقة بين مراحل ثلاث لشرح ظاهرة الثورة، مرحلة قيام الثورة revolutionary origins ومرحلة الخطوات العملية للثورة revolutionary processes ، ومرحلة عواقب أو نتائج الثورة revolutionary outcome . ونجد توجهات نظرية مختلفة تحاول شرح ماذا يحدث في كل مرحلة من المراحل الثلاث.[1]

ولعل الاختلاف الأساسي بين التوجهات النظرية المتنوعة هو اختلاف في الأسئلة المطروحة وفي تحديد الفاعل الرئيسي في الأحداث. فهناك نظريات تهتم بأسئلة مثل متى تقوم الثورة؟ وهناك نظريات تطرح أسئلة عن القدرة على الحشد والقيادة لدى الثوار، وهناك نظريات تطرح تساؤلات حول هيكل الدولة وطبيعة العلاقة بين النخب لكي تقدم إجابات عن أسئلة مثل كيف تقوم الثورة؟ كما أن تحديد الفاعل أو الفاعلين عادة ما يختلف اعتمادًا على المنظور العلمي، فنجد علم الاجتماع عادة ما يهتم بتحليل دور الفرد ودور الكيانات الجمعية في إحداث حالة من التغيير، في حين تهتم العلوم السياسية بالتركيز على دور الدولة وهيكلها وطبيعتها البنيوية، وأيضًا على دور النخب وطبيعة العلاقة بين بعضهم البعض. وقد شهدت الفترة من 2011 حتى 2016 العديد من الكتابات التي ذهبت لتحليل ثورات الربيع العربي من هذه المنطلقات النظرية المختلفة، فنجد العديد من الدراسات التي ذهبت إلى تحليل ثورات الربيع العربي من منطلق ماركسي قائم على حجم التفاوت بين الطبقات الاجتماعية واعتماد الأنظمة السياسية على قمع الطبقات الأفقر، في حين ذهب البعض الآخر إلى تحليل ثورات الربيع العربي كنتاج لحركة ديموقراطية تجسدت من خلال حركات اجتماعية يغلب الشباب على عضويتها، واستفادت هذه الحركات من وسائل التعبئة الحديثة وغير التقليدية كوسائل التواصل الاجتماعي، في حين ذهب البعض الآخر إلى تحليل ثورات الربيع العربي من منطلق صراع بين النخب، خاصة نخبة رجال الأعمال التي استطاعت أن تصل للسلطة والنخب السياسية والعسكرية التي طالما سيطرت على مؤسسات الحكم في العالم العربي.

وقد يكون الوقت متأخرًا بعض الشيء للحديث عن أصول ثورات الربيع العربي والخوض في مُسبباتها، فقد شهدت الفترة من 2011 إلى 2013 العديد من الإسهامات العلمية في مجال علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية حول أسباب الربيع العربي. بل وذهب بعض من هذه الإسهامات لإجراء عدد من المراجعات النظرية لما تم نشره عن الحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط أو عن الاستبداد والشمولية في العالم العربي، وقد كان على رأس هذه المراجعات ما كتبه كل من Asef Bayat و Eva Bellin. وبالتالي، فليس هناك بالجديد الذي يمكن إضافته للبحث في أصول الربيع العربي، خاصة إذا ما تم ربط الربيع العربي بموجة

1- Jack A. Goldstone, "The Comparative and Historical Study of Revolutions", **The Annual Review of Sociology**, Vol. 8, 1982, pp. 187-207.

الحراك الاجتماعي والسياسي التي شهدها العالم العربي في السنوات العشر الأخيرة التي سبقت الربيع العربي كالحملة الشعبية لدعم الانتفاضة، وحركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير، وعدد من الحركات الاجتماعية غير المؤسسية في مصر، أو احتجاجات سجن بو سليم والنشاط المستمر لمعارضة المهجر في ليبيا. وإن كان هناك جديد في هذا السياق، فمن غير الممكن التعامل معه بمعزل عن مآلات الربيع العربي أولًا، ويظل بعيدًا إلى حد ما عن ما نهدُف للتوصل له في سياق هذه الدراسة ثانيًا.

ويظل البعد الذي لم ينل نصيبًا كافيًا من البحث سواء في علم الاجتماع أو في العلوم السياسية هو مستقبل ثورات الربيع العربي، أو بمعنى آخر، مُخرجات أو نتائج الربيع العربي. فمما لا شك فيه، تختلف نتائج الانتفاضات التي شهدتها بعض بلدان العالم العربي في 2011 من حالة إلى أخرى، فالوضع في سوريا يختلف كثيرًا عن الوضع في ليبيا، ومسار الثورة في مصر يختلف عن مسارها في البحرين، ونتائج ثورة 14 يناير في تونس تختلف عن النتائج التي وصلت إليها سائر البلدان التي شهدت ثورات أو انتفاضات مُماثلة. وبالتالي، يصبح السؤال الأهم الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الدراسة هو لماذا اختلف مسار الثورات وتباينت نتائجها من حالة لأخرى؟ وما هي العوامل التي ساعدت في تشكيل مستقبل أو نتائج أو عواقب كل حالة من حالات الربيع العربي؟ وما هي مجموعة التفاعلات التي حدثت بين العوامل المختلفة والفاعلين المتعددين حتى تشكل مسارًا لكل حالة على حدة بالرغم من تشابه أصول هذه الثورات والأسباب التي قامت من أجلها؟

وفي سياق المحاولة لإيجاد إطار نظري نستطيع من خلاله تناول مآلات الربيع العربي في الحالتين المصرية والليبية، نلجأ لمجموعة من العوامل التي تم الاتفاق على تسميتها بمُخرجات الثورات أو Revolutionary Outcomes. فكما هو الحال في كل الدول التي شهدت انتفاضات سياسية أو ثورات (فالمُسميات يُحيط بها الكثير من الجدل في هذا الشأن) في العالم العربي خلال عام 2011، لم تأت الرياح بما تشتهي السفن، وتطور التظاهر السلمي في الكثير من المناطق إلى عنف متبادل بين النظام والمتظاهرين، أو إلى تدخل دولي أو إقليمي، أو إلى صراع سياسي بين نُخب ما بعد الثورة، أو إلى حروب أهلية بين تشكيلات مُسلحة وقوى أخرى نظامية أو غير نظامية. ولم تأت ثورات 25 يناير و30 يونيو و17 فبراير بكامل الأهداف التي قامت من أجلها، واختلف مسار كل ثورة بما لا يتفق مع المطالب الرئيسية للفاعلين، فلم يكن ما جاءت به هذه الثورات من عنف متبادل وتقسيم وإرهاب وإعادة إنتاج نظم استبدادية، في بعض المراحل، من ضمن أهدافها. وعلى الجانب الآخر، لم تتمكن العديد من هذه الثورات من تحقيق كامل المطالب الرئيسية الخاصة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية.

ولعل النقطة الأكثر أهمية في هذا السياق هو معرفة أن الثورات، بشكل عام وعلى مدار التاريخ، تختلف مُخرجاتها عن أصولها، وتؤول في العادة إلى نتائج تتحكم بها الكثير من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. ولعل التجارب التاريخية في هذا الشأن توضح أن العديد من الثورات الاجتماعية والسياسية التي حدثت لم تتمكن من التخلص من الأسباب التي قامت من أجلها كغياب المساواة أو القضاء على الاستغلال الطبقي أو القمع السياسي، فالثورات الفرنسية في 1789، أو المكسيكية في 1910، أو الروسية في 1917، أو الكوبية في 1958 تمكنت من تقليل حجم عدم المساواة في مجتمعاتهم على المدى القصير، إلا أن على المدى الطويل لم تتمكن أنظمة ما بعد الثورة من الحفاظ على مكتسباته[2]. وقد أثبتت العديد من الدراسات في علم الثورات أنه

2- Jonathan Kelly & Herbert S. Klein, "Revolution and the Rebirth of Inequality: Stratification in post-Revolutionary Society", **American Journal of Sociology**, vol. 83, no. 1, pp. 78-90, July 1977.

في حين أن مُخرجات الثورة قد تكون واضحة لنُخب ما قبل الثورة، ولكنها في العادة تكون مبهمة وغير معلومة للسواد الأعظم من الشعوب[3]. ومما لا شك فيه، هناك الكثير من التشابه بين تجارب الربيع العربي المختلفة في كل من مصر، وتونس، والبحرين، واليمن، وسوريا ، وليبيا، ومفهوم «مخرجات الثورة» "the outcome of revolution[4]". بمعنى آخر، الثورة قد تنجح في تحقيق مطلب أو أكثر من مطالبها، ولكن نجاح الثورة في تحقيق المطالب لا يعني بالضرورة النجاح في الوصول للأهداف الأساسية التي قامت من أجل تحقيقها الثورة.

وللأسف الشديد، هناك الكثير من النقص النظري في التحليل المقارن لفكرة "مُخرجات الثورة"، فبالرغم من وجود أجيال كثيرة من المنظرين حول مفهوم "the origins of revolution" أو "أصول الثورة" بدءًا من كارل ماركس وحتى التحليل الهيكلي الذي قامت به ثيدا سكوكبول، ثم ما قام دوج ماك آدام بكتابته عن "هيكل الفرصة السياسية" وأثرها في نجاح الحركات الاجتماعية، إلا أننا لن نجد جيلًا واحدًا من المنظرين لمفهوم مُخرجات الثورة[5]. ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو صعوبة التوصل لبناء نظري ثابت قائم على عوامل محددة من الممكن تطبيقها على حالات مختلفة، وهذا بالطبع نظرًا لخصوصية تطور مسار الثورة من مكان لآخر ومن سياق لآخر. ولكن على الرغم من قلة الإسهام النظري في هذا الشأن، من الممكن الاتفاق على مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير على مستقبل الثورات، وهي عوامل تتعلق بالمجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي- الثقافي، وقوة الدولة وطبيعتها البنيوية[6]. وبالبحث في تلك العوامل من خلال نماذج ثورية متنوعة، نجد أن هناك أربعة عوامل هي الأكثر شيوعًا وفاعلية في التأثير على مستقبل الثورات في سياقات مختلفة. هي: **أولا**، نمط الثورة سواء كانت اجتماعية أو سياسية[7] (وهو ما سنقوم بشرحه باستفاضة). **وثانيًا**، موقف الجيوش أو القوى النظامية المُسلحة أثناء الثورة وبعدها. **وثالثًا**، موقف المجتمع الدولي والقوى الإقليمية وتدخلهم من عدمه في الثورة. **ورابعًا** وأخيرًا، أيديولوجية وطبيعة النخب السياسية التي تقوم بفرزها العملية الثورية، وطبيعة وحجم التفاعل بين هذه النخب وبعضها البعض. وبالطبع من غير الممكن الجمع بين هذه العوامل للتوصل لإطار نظري ثابت عن مستقبل الثورات في مختلف الحالات، ولكن الجمع بين هذه العوامل الأربعة من شأنه أن يطرح أرضية مشتركة بين الحالات والسياقات المختلفة، ويطرح مسارًا تحليليًا واضحًا لتناول مستقبل الثورات.

العامل الأول: نموذج أو نمط الثورة

ويقصد به اختلاف أساليب وآليات الاحتجاج من حالة إلى أخرى، وبالتالي اختلاف نتائج العمل الجمعي، ومن ثم اختلاف سلسلة العواقب المترتبة على الثورة. وجاء أغلب الإسهام النظري في تلك النقطة من جاك جولدستون في إطار التفرقة بين «الثورات المُلونة والثورات الراديكالية» أو color revolutions and radicalizing revolutions. وبالرغم من أن مصطلح "الثورات المُلونة" استُخدم بشكل رئيسي لتوصيف ثورات مرحلة التسعينيات من القرن الماضي والسنوات الأولى من

3- Jack A. Goldstone, "Revolutions: Theoretical, Comparative and Historical Studies", **Wadsworth**, USA, 2008, pp.89-87.

4- Jack A. Goldstone, "Revolutions: Theoretical, Comparative and Historical Studies", op., cit., pp.84-95.

5- Ekkart Zimmermann, "On the Outcomes of Revolutions: Some Preliminary Considerations", **Sociological Theory**, vol. 8, no. 1, Spring 1990 .

6- Ibid., p.36.

7- Jack A. Goldstone, "Rethinking Revolutions: Integrating Origins, Processes and Outcomes", **Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East**, vol.29, No.1, 2009.

القرن الحالي كالثورة "الصفراء" في الفلبين، و"الثورة القرمزية" في تشيكوسلوفاكيا، و"الثورة الوردية" في جورجيا، إلا أن هناك نماذج لأنماط ثورية مماثلة على مر التاريخ كالثورة الهولندية في عام 1566، أو الثورة الأمريكية في عام 1766، أو الثورة البريطانية في عام 1688. وتتميز الثورات المُلونة بكونها ثورات لا تشهد الكثير من العنف، وتحدث في مجتمعات تضم قطاعات حضرية وتجارية كبيرة، وعادة ما تتم التعبئة في هذه الثورات على أُسس وطنية وسياسية أكثر من الأُسس المتعلقة بعدم المساواة الطبقية[8].

وبالنظر لثورات الربيع العربي بشكل عام، نلحظ أن عامل الصراع الطبقي لم يكن موجودًا بشكل كبير في مراحل التعبئة ما قبل الثورات وخلالها بالرغم من وجود تفاوت رهيب بين طبقات المجتمعات العربية التي شهدت ثورات في عام 2011. ولكن هذا لا يعني أن البعد الطبقي كان غائبًا في كل الحالات، فحالتي مصر وتونس شهدتا نشاطًا للحركة العمالية قبل عام 2011 وفي المراحل التي تلت قيام الثورة، كما أن الحالة المصرية على وجه الخصوص كان للإضرابات العمالية التي ضربت أركان البلاد دور كبير في استمرار الضغط الشعبوي على الدولة لإسقاط مبارك، ولكن ما نقصده هو أنه بالرغم من وجود فاعلين تحركوا على أرضيات طبقية، إلا أن التعبئة للمشاركة الشعبية من خلال التظاهر لم تكن على أرضية طبقية بقدر ما كانت على أرضية سياسية معنية بزيادة مساحة الحريات السياسية والحد من القمع الأمني.

وبالتالي؛ فثورات الربيع العربي هي ثورات سياسية أكثر منها ثورات اجتماعية، بمعنى أنها ثورات قامت لتعديل أوضاع سياسية تتعلق بأنظمة الحُكم أكثر من قيامها لأسباب اجتماعية تتعلق بإحداث تغييرات في الهيكل الطبقي أو في التركيبة الريفية - الحضرية للمجتمعات التي شهدت عمليات ثورية خلال العام 2011. وبالرغم من أن ثورة 25 يناير في مصر شهدت عددًا وافيًا من الاحتجاجات والإضرابات العمالية، خاصة خلال الأسبوع الأول من فبراير وحتى تنحي مبارك في 11 فبراير، كما شهدت الثورة الليبية غضبًا واضحًا داخل بنغازي مبني على التهميش والاتساع المتزايد في الفجوة في مستويات المعيشة بين الجزء الشرقي والغربي من البلاد، إلا أن عوامل التعبئة في الحالتين لم تستند على آليات طبقية بقدر استنادها على مطالب سياسية. ولعل التباين بين الحالتين المصرية والتونسية، والحالتين السورية والليبية له علاقة أكثر بهيكل الدولة ووضع القوات المُسلحة في هذا الهيكل من علاقته بنموذج العملية الثورية في حد ذاتها. بمعنى أن الاختلاف الرئيسي بين النمطين يكون في العملية الثورية نفسها أو ما يُعرف ب revolutionary processes ، فتختلف أدوات التعبئة من نمط لآخر، ويختلف نوع وحدة التفاعل بين القوى الثورية وبين مُمثلي الدولة، كما يختلف الهدف الرئيسي من الاحتجاج بين احتجاج مطلبي يهدف لوضع الدولة تحت ضغط حتى ترضخ لمطالب المحتجين، وهي الحالة الأقرب لحالتي مصر وتونس، أو احتجاج قائم على الفعل، وهو ما يُمكن أن نطلق عليه action-based protest ، حيث يعتمد المحتجون في هذا النمط على إحداث التغيير من خلال الفعل المباشر وليس من خلال المطالبة، وهو النمط الأقرب لحالتي سوريا وليبيا بالرغم من اختلاف المُسببات.

العامل الثاني: وضع القوات المسلحة داخل النظام السياسي

كان لهذا العامل على وجه الخصوص دور فاعل في مُخرجات ثورات الربيع العربي بشكل عام، وفي الحالتين المصرية والليبية على وجه الخصوص. فمما لا شك فيه أن أحد أهم العوامل التي فرقت بين مُخرجات الثورة في بلدان الربيع العربي كان وضع القوات المسلحة

8- Ibid.

داخل هيكل الدولة وموقفها كقوى عسكرية نظامية من الأحداث. ففي الحالة المصرية على سبيل المثال، كان الوضع سيكون مختلفًا تمامًا إذا ما تدخل الجيش المصري لفض اعتصام ميدان التحرير، أو إذا لم تكن القوات المسلحة المصرية كيانًا مؤسسيًّا قائمًا بذاته، مرتبطًا بالنظام السياسي بلا شك من خلال انتماء مبارك للمؤسسة العسكرية، ولكن في الوقت ذاته هو كيان يتمتع باستقلالية مؤسسية تسمح له بأداء دوره والحفاظ على مصالحه بغض النظر عن شخص الحاكم أو انتمائه السياسي. هذه الاستقلالية المؤسسية institutional autonomy تم البرهنة عليها من خلال موقف القوات المسلحة المصرية من ثورة ٢٥ يناير خلال حكم مبارك، ثم ثورة 30 يونيو خلال حكم محمد مرسي؛ فبالرغم من اختلاف السياق بين الحدثين، استمرت حالة الفصل بين الطابع المؤسسي للقوات المسلحة المصرية وبين شخص رئيس الجمهورية وميوله السياسية.

وعلى النهج ذاته، كان الوضع في سوريا سيكون مختلفًا إذا لم تحدث انشقاقات داخل الجيش السوري بين مؤيد ومُعارض لبشار الأسد أو لقوى المُعارضة في سوريا، أو لو كان الجيش السوري تم بناؤه على أُسس وطنية ومهنية وليس على أُسس طائفية يتم ترجمتها إلى ولاء سياسي؛ فالمهنية العسكرية military professionalism التي يتمتع بها الجيش المصري لم تكن متواجدة لدى جيوش سوريا وليبيا. وكان لطبيعة القوات المُسلحة ووضعها داخل النظام السياسي في ليبيا دور كبير فيما آلت إليه الثورة الليبية، فالقذافي لم يكن يمتلك جيشًا نظاميًّا بالمعنى المُتعارف والمُتفق عليه دوليًّا للقوى العسكرية النظامية، بل كان اعتماده الرئيسي فيما يتعلق بالقوة العسكرية على التنظيم المُسلح الذي ابتدعه وأطلق عليه «كتائب القذافي»، وهي تشكيلات مُسلحة أقرب في طبيعتها ووضعها داخل هيكل النظام السياسي للميليشيات منها للجيوش الوطنية النظامية. فالكتائب كانت تنظيمًا مرتبطًا بالحاكم أكثر من ارتباطه بالدولة، ولهذا السبب كان تدخلها العنيف واشتباكها مع الثوار دفاعًا عن القذافي. ونظرًا لغياب الطبيعة المؤسسية عن تلك القوى، كان من السهل تفككها إلى تشكيلات مُسلحة متعددة بعد انهيار نظام معمر القذافي عقب التدخل الدولي من قبل حلف الناتو في عملية «فجر أوديسا».

وبالتالي، الحديث حول القوات المسلحة كأحد العوامل المحددة لمستقبل الثورات ينقسم بالأساس إلى شقين، شق متعلق بمأسسة القوى العسكرية النظامية داخل هيكل الدولة، والشق الآخر هو وحدة صف القوات المسلحة خلال العملية الثورية، ولكن يرتبط الشقان في النهاية بما يمكن أن يُطلق عليه المهنية العسكرية أو military professionalism. فمما لا شك فيه، تُعد المهنية العسكرية أحد أهم الخطوط الفاصلة بين حالة ثورية وأخرى لأن موقف القوات المسلحة كقوة جبرية من الثورة والنظام السياسي يعتمد في صياغته على تواجد طابع مؤسسي ومهني من عدمه، وعلى قدرة القوات المسلحة على الحفاظ على تحركها ككيان متماسك أو وجود قابلية للانشقاقات military defections داخل صفوفها.

العامل الثالث: المجتمع الدولي

العامل الثالث المؤثر في مستقبل ومُخرجات الثورة وهو عامل المجتمع الدولي وتدخله في الحالة الثورية من عدمه، إما من خلال النفوذ السياسي، أو التدخل العسكري المباشر تحت مظلات مختلفة. وفي العادة يكون هذا العامل أكثر تأثيرًا في الثورات السياسية أو الثورات المُلونة التي ينصب التركيز خلال العملية الثورية فيها على خلق منظومة سياسية ديمقراطية في مرحلة ما بعد إسقاط النظام. وغالبًا ما تعتمد القوى الثورية في هذه الحالة على موقف الأنظمة الشمولية من أعراف المجتمع الدولي التي باتت تعترف

بضرورة وأولوية التحول الديمقراطي، خاصة إذا لم يُهدد هذا التحول مصالح أساسية لدول فاعلة في المجتمع الدولي[9]. وفي الحالة الليبية على وجه الخصوص، كان لهذا العامل دور مهم أثناء العملية الثورية خلال معركة الثوار مع نظام القذافي، وفي مرحلة ما بعد إسقاط النظام أيضًا. ففي الثاني عشر من مارس عام 2011 دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا معتبرين أن نظام القذافي فقد شرعيته، وكان قرار مجلس جامعة الدول العربية بمثابة إشارة البدء لتحركات دولية واسعة للتدخل العسكري في ليبيا من خلال فرض منطقة حظر الطيران. وبدا واضحًا من مواقف كل من فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة أن الخيار العسكري كان مطروحًا منذ فترة، ولكن كانت عباءة الشرعية التي أضفتها الجامعة العربية ضرورية لمحو صورة تدخلات سابقة في العالم العربي خاصة في العراق[10]. ومثلما كان تدخل المجتمع الدولي في ليبيا مؤثرًا على العملية الثورية، كان خروجه منها دون وجود إستراتيجية واضحة لهذا الخروج عاملًا في غاية الأهمية على مستقبل الثورة الليبية والصراع المُسلح الذي دار فيها بعد سقوط نظام القذافي في أغسطس 2011 [11]. وعلى نفس النهج، كان مسار الثورة في مصر سيختلف تمامًا إذا ما تدخل المجتمع الدولي سياسيًا أو عسكريًا للإعلاء من مصالح طرف على حساب الآخر، وهو ما لم يحدث نظرًا لقدرة القوات المسلحة المصرية على السيطرة على الأوضاع خلال العملية الثورية أو على قيادة الفترات الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة. وبالتالي من الضروري الربط بين العاملين الثاني والثالث، فحجم المهنية والاستقلالية والتماسك لدى القوات المسلحة يحدد بشكل كبير طبيعة تدخل المجتمع الدولي في الدول التي تشهد ثورات، خاصة لو كانت ثورات سياسية.

العامل الرابع: طبيعة نخب ما بعد الثورة

لعل طبيعة نُخب ما بعد الثورة post-revolutionary elite، وحجم التوافق أو التفكك بينها، وقدر التباين أو التماثل الأديولوجي بين هذه النخب طالما كان أحد أهم العوامل التي وضعت الكثير من الفوارق بين العملية الثورية في مرحلة ما قبل سقوط الأنظمة ونتائج ما بعد الثورة في مراحل ما بعد سقوط النظام. فمما لا شك فيه تُعد الثورة الإيرانية ضد الشاه خير دليل على كيفية تأثير نُخب ما بعد الثورة على مستقبل الثورة التي قام بصناعتها في الحالة الإيرانية تحالف عريض من القوى السياسية والاجتماعية. فالثورة الإيرانية في مرحلة التعبئة والعملية الثورية في الفترة (1977-1979) تشكلت من تحالف واسع ضم فئات مختلفة كعُلماء الدين، ومُثقفين من الطبقة المتوسطة، والعديد من العُمال المُضربين، وطلبة، والعديد من النساء من الطبقة الحضرية الدُنيا[12]. ولكن في عام 1980 تم إقصاء النُخب الليبرالية واليسارية من المشهد السياسي في إيران بالرغم من الدور المؤثر الذي قامت به هذه النُخب في مرحلة العملية الثورية ضد الشاه، كما تم أيضًا إقصاء النساء من المشهد السياسي، بل ومن المجال العام ككل بعد سيطرة تيار العُلماء على مُجريات الأمور وإعلان الجمهورية الإسلامية[13].

9- Jack A. Goldstone, "Rethinking Revolutions: Integrating Origins, Processes and Outcomes", op., cit., p. 32.

10- زياد عقل، «الثورة الليبية: سقوط النظام وأولويات بناء الدولة»، **كراسات إستراتيجية**، العدد 219، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 14-20.

11- زياد عقل «سقوط طرابلس» جريدة **الأهرام**، 26 أغسطس 2011.

12- John & Jeff Goodwin Foran, "Outcomes of revolution in Iran and Nicaragua", **Theory and Society**, vol. 22, 1993, pp. 209-247.

13- Jack A. Goldstone, "Revolutions: theoretical, comparative and historical studies", op., cit., p.101.

وبالقياس على الربيع العربي، نرى أن حجم الخلاف بين القوى الثورية في مرحلة ما بعد إسقاط النظام كان أحد أهم العوامل السياسية والاجتماعية التي كان لها تأثير مباشر على مُخرجات الثورات المختلفة التي وقعت في 2011. ففي الحالة المصرية على سبيل المثال، كان الخلاف بين التيار المدني مُمثلا في القوى الليبرالية واليسارية، والتيار الإسلامي مُمثلا بشكل أساسي في جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي أحد أهم العوامل التي غيرت من مسار الثورة المصرية بدءًا من استفتاء التعديلات الدستورية في مارس 2011، مرورًا بانتخابات الرئاسة في 2012، وانتهاءً بإسقاط حُكم محمد مرسي بعد ثورة 30 يونيو 2013. ولا يختلف الوضع كثيرًا في الحالة الليبية عن الحالة المصرية فيما يتعلق بهذا الشأن، وإن كانت الطبيعة المؤسسية والبنيوية للدولة والنظام السياسي في مصر لها دور في إحداث بعض الاختلاف، ولكن يظل الانقسام بين التيار الإسلامي والتيار المدني أو غير الديني عاملًا مؤثرًا في بلورة مُخرجات ثورات الربيع العربي بشكل عام. ولكن تظل الحالة الليبية تتمتع بنوع من الخصوصية في هذا الشأن نظرًا لتطور هذا الانقسام إلى صراع مسلح بين نُخب ما بعد الثورة أفضى في النهاية لمرحلة من السيادة المتعددة multiple sovereignty والانقسام السياسي لحكومتين ومجلسين تشريعيين في الشرق والغرب. ويظل الشعب الليبي إلى الآن هو الضحية الأولى لهذا الانقسام الذي تطور نتيجة للكثير من العوامل إلى سجال عسكري غير نظامي بين قوى مُتصارعة من ناحية، وإلى هيكل تفاعلي غير رسمي بين الكيانات المؤسسية المُمثلة للدولة وبين الميليشيات المسلحة من ناحية أخرى.

وبالرغم من تنوع التحليلات التي تحاول تفسير مسار الثورة في كل من مصر وليبيا، وذهاب البعض منها إلى آليات تحليلية غير موضوعية كالتسجيلات والتسريبات ونظريات المؤامرة، تظل التحليلات القائمة على معايير موضوعية لها جذور تاريخية وأدلة مقارنة هي الأقرب للمنهج العلمي والأكاديمي في التحليل. فقد يكون هناك بعض التطورات التي من الممكن تفسيرها من خلال دلائل مُبسطة أو تحليلها من خلال التركيز على مواقف فردية أو على نظريات تآمرية تهدف لخدمة طرف على حساب الآخر، ولكن المؤكد أن التوصل لإطار نظري يعتمد على معايير علمية قابلة للقياس والإثبات يختلف شكلًا وموضوعًا عن نوعية التحليل سالفة الذكر. كما أن محاولة تحليل الأحداث بشكل منفرد بمعزل عن بعضها البعض يختلف جملة وتفصيلًا عن محاولة إيجاد إطار تحليلي كُلي يسعى لشرح تطور مسار ظاهرة اجتماعية وسياسية كثورات الربيع العربي، وإيجاد هذا الإطار هو ما سنحاول التوصل إليه من خلال هذه الدراسة.

أولًا: الحالة المصرية

كما ذكرنا في التقديم النظري لهذة الدراسة، لا تستطيع الثورات بشكل عام إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أو التخلص من آثار عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى قيام الثورة في المقام الأول، وبالتالي، فمن غير الممكن أن تتحول أحوال الدول والمجتمعات التي شهدت نجاح حركات ثورية في تحقيق مطالب أو تغيير أنظمة بين ليلة وضحاها. وبالتالي، من الممكن تفهم التباين الشديد في رد فعل الشعب المصري تجاه ثورة 25 يناير خلال الأشهر القليلة التي تلت إسقاط حكم حسني مبارك بالمقارنة برد الفعل تجاه الثورة بعد مرور عدة أعوام على قيامها. فمن الصعب إنكار حالة الحماس الشديدة التي بدت واضحة داخل قطاعات عدة من المجتمع المصري في المرحلة الزمنية التي تلت 11 فبراير 2011، وهو ما يدل عليه العدد الكبير من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات التي نظمتها جهات ونخب مختلفة، والحفاوة البالغة التي قوبل بها الفاعلون الرئيسيون في أحداث ثورة ٢٥ يناير في وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة، سواء كان هؤلاء الفاعلون قوى سياسية منظمة كجماعة الإخوان المسلمين، على سبيل المثال، أو حركات اجتماعية غير مؤسسية كحركة ٦ إبريل، أو الكيان الذي نشأ من ميدان التحرير تحت اسم "ائتلاف شباب الثورة"، أو أفراد كعدد كبير من المدونين والنشطاء السياسيين.

وبالرغم من وجود الكثير من التوتر والشد والجذب بين القوى الثورية غير المؤسسية وبين المجلس العسكري الذي كان حاكمًا للبلاد في الفترة من 11 فبراير 2011 وحتي منتصف عام 2012، وتطور بعض هذا الشد والجذب إلى مواجهات مباشرة، إلا أن هذه الأحداث والعنف الذي أفرزته لم تؤثر على الزخم الثوري الموجود بالشارع المصري في هذا الوقت بشكل ملحوظ. ولعل خير دليل على ذلك هي نسب المشاركة السياسية المرتفعة التي شهدتها الفعاليات السياسية التي أُقيمت خلال هذه الفترة كالاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011، أو الانتخابات التشريعية في نوفمبر 2011، أو الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012، وهي نسب مشاركة لم تعرفها مصر منذ عقود طويلة.

ولكن حالة الحماس التي مر بها المجتمع المصري تجاه ثورة يناير والفاعلين بها، والفعالات السياسية التي جاءت في أعقابها، تبدلت سريعًا بعد ظهور عدد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. وتعالت مرة أخرى الأصوات التي ترى أن ثورة يناير كانت مؤامرة مُمولة من الغرب، أو كانت محاولة لإشاعة الفوضى وإسقاط مؤسسات الدولة وإحداث انشقاقات بين الجيش والشعب، وهي كلها آراء لا تمت للواقع بصله، ولا تستند على أية أدلة، ولا يتعدى محتواها حيز المصالح الشخصية الضيقة والانتماءات السياسية أو الفئوية أو الطبقية. وعادة ما تذهب هذه الآراء لاتهام ثورة 25 يناير بكونها ثورة مُدبرة. وفي الواقع، لم يعرف التاريخ الاجتماعي والسياسي ثورة غير مُدبرة أو لم يتم التنسيق لها مُسبقًا، فالثورة ليست عملًا تلقائيًّا يحدث فجأة دون مقدمات أو تنسيق مُسبق بين فئات اجتماعية أو نُخب سياسية. كما تذهب بعض الآراء لتحميل ثورة 25 يناير مسئولية ما مرت به مصر من عدم استقرار سياسي أو تردي اقتصادي أو انفلات أمني، ولكن الواقع يقول إن الثورة لم تحكم البلاد ولم تتحكم في العملية السياسية التي أتت بالنخب الحاكمة في مرحلة ما بعد الثورة، فما فعلته ثورة 25 يناير هو الاستمرار في الضغط حتى رحل مبارك وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة شئون البلاد، ولكن قوى الثورة لم تكن يومًا مسئولة عن صناعة القرار السياسي في مصر، كما أن الثورة لم تطلب من الشرطة التخلي عن دورها في الحفاظ على الأمن. بالرغم من ذلك، يجسد هذا التحول المجتمعي من حالة حماس وتأييد إلى حالة انسحاب واستياء، أحد أهم أبعاد معضلة مُخرجات الربيع العربي في الحالة المصرية، ويوضح فشل الثورة في تحقيق المطالب التي قامت من أجلها أو إنهاء الممارسات التي ثار عليها المشاركون فيها، ولهذا عدد من الأسباب التي سنتناول كل منها على حدة.

لعل العامل الأول الذي كان حاكمًا لتطور مسار الثورة المصرية تعلق بنمط الثورة في حد ذاته، وقد ذكرنا في التقديم النظري لهذه الدراسة التصنيف الذي قام بصياغته جاك جولدستون والذي فرق بين الثورات المُلونة والثورات الراديكالية، أو بمعنى آخر وربما أكثر شمولية، الفرق بين الثورات الاجتماعية والثورات السياسية، أو وفقًا لتعريف مارك كاتز "الثورات الديمقراطية"، وهي الثورات التي تتشكل ويتم التعبئة لها من خلال مجموعة من الحركات غير المؤسسية ويكون هدفها الأول هو تغيير أنظمة استبدادية وقمعية بأنظمة سياسية أكثر ديمقراطية، وهو نمط انتشر خلال الأعوام الأخيرة من الحرب الباردة واستمر في مرحلة التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، والأمثلة على شيوع هذا النمط تتضمن الفيلبين عام 1986، وكوريا الجنوبية عام 1988، وعددًا من دول شرق أوروبا عام 1989، وروسيا عام 1991، وصربيا عام 2000.[14]

14- Mark N. Katz, "Democratic Revolutions: Why Some Succeed, Why Others Fail", **World Affairs**, vol. 166, no.3, Winter 2004.

تُشير كل الدلائل أن نمط ثورة 25 يناير في مصر كان نمطًا سياسيًّا، أو نمطًا ديمقراطيًّا، خاصة فيما يتعلق بالشرائح المجتمعية المشاركة في الثورة، وأساليب التعبئة، وطبيعة الاحتجاج الذي اعتمد على الاستخدام السلمي للمساحة العامة في المقام الأول ولم يلجأ للعنف إلا لأهداف دفاعية كنموذج موقعة الجمل يوم 2 فبراير 2011 على سبيل المثال.[15] ولكن في الوقت ذاته، تمحورت مطالب الثورة التي لخصها شعار "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" حول قضايا اجتماعية في الأساس، تحتاج لما هو أكثر من الآليات السياسية لتحقيقها. ولعل هذا التباين بين المطالب الاجتماعية والآليات السياسية التي تم إنتاجها في مرحلة ما بعد الثورة تُعد أحد أهم جوانب معضلة مسار ثورة 25 يناير. فمطالب الثورة كانت مطالب اجتماعية، خاصة في مرحلة ما بعد موقعة الجمل عندما بدأ ميدان التحرير من خلال ائتلاف شباب الثورة يُعلن عن مجموعة من المطالب، بدأت برحيل مبارك (وهو مطلب سياسي مما لا شك فيه) ولكنها لم تنته عند رحيله[16]. ولكن كانت آليات تحقيق هذه المطالب آليات سياسية اعتمدت على التظاهر السلمي وعلى وضع الدولة تحت ضغط من الشارع، وهو الضغط الذي تزايد في الأيام الأخيرة قبل رحيل مبارك من خلال الزيادة الملحوظة في عدد الإضرابات العمالية، وهو ما يعني أن نمط الثورة لم يتطور لنموذج إحداث التغيير من خلال الفعل المباشر، ولكنه اعتمد على نموذج الضغط المطلبي لحين تحرك الدولة أو أحد مؤسساتها نزولًا على مطالب وضغوط الشارع. وبمعنى آخر، بالرغم من المطالب الاجتماعية التي عكستها شعارات ثورة 25 يناير، لم يتوافر في نمط الثورة متطلبات الثورات الاجتماعية أو الراديكالية كالتعبئة على أُسس طبقية، أو انشقاقات داخل صفوف القوات المسلحة، أو خلافات حادة بين النخب السياسية والاقتصادية داخل المجتمع أو وجود قيادة موحدة لصفوف الثوار، في حين أن متطلبات الثورات الديمقراطية أو الثورات السياسية كانت متوفرة مثل الخلافات بين نخب مؤسسية داخل هيكل الدولة، والتعبئة على أُسس وطنية وقومية، وسيطرة قطاع حضري على المشهد الثوري وعلى آليات الحشد من خلال الشباب الناشط على وسائل التواصل الاجتماعي. وعادة، لا تأتي الثورات السياسية أو الديمقراطية بإصلاحات اجتماعية جوهرية كسياسات للإصلاح الزراعي أو إعادة توزيع للثروة والموارد أو تضييق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في سبيل تحقيق معدلات أعلى من العدالة الاجتماعية، ولكنها تأتي في حال نجاحها بنظم ديمقراطية تعاني من أزمات بنيوية تراكمت خلال سنوات من سيطرة نظم سياسية قمعية واستبدادية على مفاصل الدولة ومواردها ومؤسساتها. ونحن لا نحاول هنا أن نجزم بأنه من غير الممكن بناء نظم ديمقراطية على أطلال وبقايا نظم شمولية واستبدادية، فهو ممكن نظريًّا وعمليًّا، ولكنها عملية صعبة ودقيقة وعادة ما تكون طويلة الأجل تأتي بثمارها خلال فترة زمنية غير قصيرة، ولكن الأهم من ذلك، هو ضرورة توافر عدد من العوامل والظروف التي تسمح للانتقال السلمي من السلطوية إلى الديمقراطية، كمعدلات وافية من التنمية الاقتصادية، ونسب متزايدة من التعليم، ووجود طبقة متوسطة فاعلة، وغياب الصراعات ذات الطابع العرقي أو الديني أو المذهبي.[17]

لذا، كان نمط الثورة في الحالة المصرية من أحد العوامل التي شكلت المسار الذي اتخذته ثورة 25 يناير منذ إسقاط نظام حسني مبارك في 11 فبراير 2011 وحتى الآن، حيث اعتمد هذا النمط على الآليات السياسية لتحقيق التغيير من خلال عملية سياسية مؤسسية تُقام تحت رعاية الدولة، ومن ثم، لم يتخط التغيير السياسي أو الاجتماعي الذي أفرزته ثورة 25 يناير خلال اعتصام ميدان

15- Connor T. Jerzak, "Ultras in Egypt: State, Revolution and the Power of Public Space", **Interface: A journal for and about Social Movements,** Vol. 5, No. 2, November 2013.

16- Dina Shehata, "The fall of the Pharaoh: How Hosni Mubarak's Regime Came to an End", **Foreign Affairs**, Vol. 90, No. 3, May/June 2011 pp. 30-32.

17- Eva Bellin, "Lessons from the Jasmine and Nile Revolutions: Possibilities of Political Transformation in the Middle East", Crown Center for Middle East Studies, **Middle East Brief**, May 2011, No. 50.

التحرير الذي استمر ثمانية عشر يومًا حيز الضغط على الدولة من خلال الشارع، وهو ما سارع بإعلان القوات المسلحة في 31 يناير 2011 أن الجيش المصري تفهم شرعية مطالب المتظاهرين، وأن القوات المسلحة لن تستخدم العنف مع أبناء الشعب[18]، ويُعد هذا الموقف من القوات المسلحة في حد ذاته أحد أهم العوامل التي سارعت بإنهاء حكم حسني مبارك، بغض النظر عن الدوافع والمُحفزات التي ساعدت على تبلور هذا الموقف. وبالتالي، كان نمط الثورة المصرية في حد ذاته نمطًا سياسيًّا ومطلبيًّا نجح في تحقيق جزء من المطالب التي تحركت من أجلها الجماهير عندما استطاعت القوى الثورية المعتصمة بميدان التحرير الاستمرار في الحشد والتعبئة حتى أعلن عمر سليمان تخلي مبارك عن الحكم وتفويض المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد. أما باقي التغيرات التي تلت إعلان 11 فبراير 2011 كانت نتاج مجموعة من العوامل السياسية، وعدد من التفاعلات بين القوى الرئيسية في المشهد ما بعد الثوري، خاصة بين جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وبين الدولة مُمثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ناحية أخرى. ولعل نمط الثورة في نموذج 25 يناير كان أحد أسباب فشل الثورة في تحقيق أهدافها وشعاراتها، فالقوى الثورية في مصر لم تقم بالربط بين المطالب المرفوعة وبين إستراتيجيات أو طرق الاحتجاج، وبالتالي ظلت ثورة 25 يناير حبيسة سقف عالي من المطالب، وتحرك احتجاجي أو نمط ثوري غير قادر على تحقيق هذه المطالب في المقام الأول، وهو ما يقودنا لثاني العوامل التي أثرت في مسار الثورة في الحالة المصرية وهو موقف القوات المسلحة.

عادة ما تلعب القوات المسلحة أو القوة الجبرية coercive force المنظمة أو غير المنظمة دورًا محوريًّا في الثورات، سواء خلال أحداث العملية الثورية revolutionary processes أو خلال مرحلة مُخرجات الثورة revolutionary outcomes. وفي الحالة المصرية، كان للقوات المسلحة عدد من الأدوار في سياق العملية الثورية والمسار الذي اتخذته بعد رحيل حسني مبارك في فبراير 2011 أو محمد مرسي في يوليو 2013. والجدير بالذكر أنه لابد من التفرقة بين دور القوات المسلحة كقوة جبرية نظامية تتعامل مع وضع أمني في دولة تشهد اضطرابات سياسية، ودورها كقيادة انتقالية تملأ فراغ سياسي بعد سقوط نظام سياسي، فبالرغم من أن الدورين تلعبهما مؤسسة واحدة، إلا أنهما مساران مختلفان من حيث طبيعة التفاعلات مع الفاعلين في كل مسار أو التأثير الكُلي للمسارين على مُخرجات الثورة بشكل عام. وبالتالي، سنحاول في سياق هذا البحث تناول دور القوات المسلحة كقوة جبرية نظامية بغض النظر عن الدور السياسي كقيادة انتقالية أو التفاعلات مع الفاعلين المختلفين في إطار موازين القوى داخل المشهد الثوري.

انقسم دور القوات المسلحة كقوة جبرية نظامية في سياق الثورة المصرية إلى شقين، الشق الأول هو موقف القوات المسلحة من الثورة خلال أحداثها التي تضمنت تظاهرات واحتجاجات وإشغال للمساحة العامة سواء في يناير 2011 أو في يونيو 2013، والشق الثاني هو السيطرة على المؤسسة العسكرية في مرحلة ما بعد إسقاط النظام، وهو بُعد من الممكن قياسه من خلال حجم المأسسة والاستقلالية institutionalization and autonomy الموجودة لدى القوات المسلحة المصرية. ولعل هذين الشقين على وجه التحديد أحد أهم العوامل التي صنعت فارقًا بين مُخرجات ثورات الربيع العربي من دولة لأخرى.

لم تتخذ القوات المسلحة المصرية قرارًا باستخدام العنف مع المتظاهرين خلال العملية الثورية، سواء في الفترة من 25 يناير إلى 11 فبراير 2011، أو الفترة من 30 يونيو إلى 3 يوليو 2013، ففي كلتا الحالتين أكدت القوات المسلحة المصرية على تفهم مطالب المتظاهرين، وعلى استحالة استخدام الجيش المصري للعنف مع الشعب، وهو موقف يمكن تفسيره استنادًا إلى العقيدة العسكرية

18- David Kirkpatrick, "Mubarak's Grip on Power is Shaken", **New York Times**, January 31, 2011.

المهمة للجيش المصري التي ترفض اللجوء للعنف مع أبناء الشعب؛ فمما لا شك فيه أن القوات المسلحة المصرية هي قيمة وطنية من غير الممكن الطعن في حجم انتمائها للثوابت المُشكلة لمفاهيم الوطنية في السياق المصري.

لكن لكي يكتمل فهمنا لدور القوات المسلحة لابد من تحليل هذا الدور في مسار الثورة المصرية من منطلق طابع المؤسسية في الجيش المصري، أو بمعنى آخر، مهنية القوات المسلحة military professionalism. فبشكل عام، عندما تندلع ثورات شعبية من أسفل (من خلال تحركات جماهيرية)، يعتمد موقف القوات المسلحة منها على حجم المأسسة داخل الجيوش ومدى إنتمائها لشخص الحاكم أو اعتمادها على عدد من الفاعلين داخل النظام السياسي لتأمين مصالحها وضمان استمرارية وحدتها[19]. ففي ثورات الربيع العربي بشكل عام، كان الطابع المؤسسي للقوات المسلحة عاملًا مؤثرًا في موقف الجيوش من المتظاهرين، فكلما كان الجيش مرتبطا بشخص الحاكم على أرضية عرقية، أو طائفية، أو عائلية، أو اقتصادية تحكمها المصالح الضيقة، كانت النتيجة هي لجوء القوات المسلحة أو القوة الجبرية النظامية إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين في محاولة للإبقاء على الحاكم الذي سوف يُهدد رحيله مصالح القوات المسلحة، وهو ما حدث في الحالة السورية والحالة الليبية. ولكن الوضع كان مختلفًا في حالتي مصر وتونس، حيث تتمتع القوات المسلحة بدرجات عالية من المهنية والمؤسسية، كما أنها لا ترتبط بمصالح مباشرة مع الحاكم، وهو ما يعني الحفاظ على وحدة هذه المؤسسات وضمان استمرار مصالحها الإستراتيجية بغض النظر عن رحيل الحاكم من عدمه. وبالرغم من إنتماء حسني مبارك للمؤسسة العسكرية، وارتباط القوات المسلحة بمؤسسة الرئاسة منذ ثورة يوليو 1952، وقُرب القوات المسلحة من دوائر صنع القرار السياسي في مصر على مدار تاريخها كجمهورية، وقيام الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم مصر منذ 1952 بالحفاظ على محورية دور المؤسسة العسكرية وموقعها داخل مؤسسات الدولة، إلا أن المؤسسة العسكرية رأت أن الشرعية الشعبية المُكتسبة من التضامن مع المتظاهرين وعدم استخدام العنف لفض اعتصام ميدان التحرير في 2011، أو أحداث الاتحادية في 2012، أو تظاهرات ميدان التحرير في 2013، تُعد مكسبًا أكثر أهمية من استمرار حسني مبارك أو محمد مرسي في الحكم، وهو المنطق أو الفكر الذي شكل العقيدة العسكرية للقوات المسلحة المصرية خلال ثورة 25 يناير.

تظل أحد النقاط العالقة في سياق تحليل دور القوات المسلحة في مسار الثورة المصرية هي موقف الجيش المصري من عدد من التظاهرات والاعتصامات والاضطرابات السياسية التي تلت رحيل كل من حسني مبارك ومحمد مرسي. فالقوات المسلحة المصرية لم تستخدم العنف مع المتظاهرين سواء في يناير 2011 أو في يونيو 2013، ولكنها استخدمته ولجأت إليه في بعض المناسبات. وبالتالي، يدعونا هذا التباين للتفرقة بين موقف القوات المسلحة من التظاهرات الشعبية لإسقاط الحاكم من ناحية، وبين موقفها من الحراك السياسي الرافض أو المُعادي لدور القوات المسلحة، أو ذلك الذي من شأنه إعاقة العملية السياسية التي قامت القوات المسلحة بالإشراف عليها خلال المراحل الانتقالية في أعقاب سقوط كل من حسني مبارك ومحمد مرسي[20] من ناحية أخرى. ومن ثم، نعود مرة أخرى للفصل بين دور القوات المسلحة خلال العملية الثورية، والذي تلخص في الحالة المصرية في عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين في يناير 2011 وفي يونيو 2013، وبين الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الذي تمحور حول

19- Eva Bellin, "Lessons from the Jasmine and Nile revolutions, op., cit.

20- Amy Austin Holmes, "Why Egypt's Military Orchestrated a Massacre", **The Washington Post**, August 22, 2015. Available at: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2014/08/22/why-egypts-military-orchestrated-a-massacre/

قيادة المرحلة الانتقالية ما بعد يناير 2011 من خلال عملية سياسية مؤسسية. فالقوات المسلحة المصرية امتنعت عن استخدام القوة ضد التظاهرات الشعبية التي طالبت بإسقاط حسني مبارك ومحمد مرسي، وكان لهذا القرار دور رئيسي في نجاح هذا الحراك الشعبي في الإطاحة بهذه الأنظمة. ولكن القوات المسلحة لجأت للقوة الجبرية في مرحلة ما بعد إسقاط هذه الأنظمة في سبيل حماية العملية السياسية التي ارتبط نجاحها بنجاح المؤسسة العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية، وهو ما يتعلق بشكل مباشر باستمرارية الشرعية الشعبية التي اكتسبتها القوات المسلحة من قرار عدم استخدام العنف أو القوة الجبرية ضد المتظاهرين. وبالتالي، فالدور الذي لعبته القوات المسلحة في مسار الثورة في الحالة المصرية لم يتوقف عند قرار عدم استخدام القوة ضد المتظاهرين، بل امتد إلى رعاية العملية السياسية بكل الوسائل الممكنة خلال المراحل الانتقالية التي تلت رحيل كل من حسني مبارك في 2011 ومحمد مرسي في 2013. وبناء عليه، من الممكن استنتاج أن القوات المسلحة في مصر تلجأ لاستخدام القوة كخيار من مجموعة خيارات متاحة وليس كنهج جوهري ثابت ومستمر، وهو ما يصبح ممكنًا في الحالة المصرية نظرًا لقرب القوات المسلحة من دائرة صنع القرار السياسي من ناحية، وقدرتها على التواصل مع القوى السياسية المختلفة من ناحية أخرى، وبالتالي فالقوات المسلحة المصرية لديها مجموعة من القنوات والأطر السياسية التي تعمل من خلالها.

ننتقل الآن إلى أحد أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل مستقبل أو صياغة مُخرجات الثورات العربية المختلفة وهو رد الفعل من قبل المجتمع الدولي وتدخله المباشر أو غير المباشر في مرحلة العملية الثورية أو في مراحل ما بعد إسقاط الأنظمة. ويُعد رد فعل المجتمع الدولي ونمط تدخله أحد أهم الأبعاد التي ساهمت في صناعة الفارق بين مُخرجات الثورات العربية من حالة لأخرى، والفارق بين الحالة المصرية والحالة الليبية في هذه النقطة على وجه التحديد خير دليل على ذلك. جرت العادة خلال السنوات الأخيرة أن تجد الثورات السياسية أو الثورات الملونة تأييدًا واسعًا من المجتمع الدولي، ويرتبط هذا التأييد بإجراء عملية سياسية ديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورة تتلخص عادة في إقامة انتخابات ديمقراطية حره، بغض النظر عن توافر بيئة سياسية وتشريعية تضمن وجود ديمقراطية تمثيلية حقيقية؛ فأعراف المجتمع الدولي باتت تعترف بإقامة العملية الانتخابية كدليل كافٍ على التحول الديمقراطي[21]. ولكن بالرغم من التأييد الدولي للحراك الشعبي الذي يسعى لإرساء أُسس لنُظم سياسية ديمقراطية، من غير الممكن الفصل بين مواقف المجتمع الدولي من هذا الحراك وبين حزمة من المصالح الإستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية التي تحكم نمط تدخل الفاعلين الدوليين في كل حالة على حدة. ففي النهاية يرتبط التأييد الدولي للنظم السياسية المختلفة بأرضية تحكمها المصالح أكثر من ارتباطه بمبادئ الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية. ولعل التباين في مواقف الفاعلين الدوليين من احتجاجات البحرين، ومن الثورة السورية بالمقارنة بمواقفهم من الثورة الليبية خير دليل على أن المصالح السياسية والإستراتيجية تظل هي المُتحكم الأول في نمط التدخل السياسي والعسكري في مسار الثورات وفي حُكم المجتمع الدولي على الثورات أو على المراحل الانتقالية التي تتبعها.

وقياسًا على الحالة المصرية، نرى أن المجتمع الدولي كان مؤيدًا لثورة 25 يناير من خلال التأييد الواسع لأحداث ميدان التحرير في 2011، بالرغم من حالة الترقب التي تزامنت مع الأيام الأولى من اعتصام ميدان التحرير، إلا أنه بدءًا من الأسبوع الأول من فبراير بدأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول الاتحاد الأوروبي في التصريح بضرورة الإعداد لعملية انتقال منظم للسلطة في مصر. وعندما بدأت مرحلة من العنف المتبادل بين المتظاهرين يوم 2 فبراير فيما عُرف بموقعة الجمل، أدان المجتمع

21- Goldstone, Jack A. "Rethinking Revolutions: Integrating Origins, Processes and Outcomes", op., cit.

الدولي هذا الهجوم، وعلق باراك أوباما على البيانات المختلفة التي قام مبارك بإلقائها، سواء تلك التي تعلقت بعدم ترشحه لفترة رئاسية جديدة أو البيان الآخر الخاص بتفويضه عمر سليمان لإدارة الدولة، بأنها غير كافية لتحقيق تطلعات الشعب المصري إلى تحول ديمقراطي حقيقي.[22] وقد جاءت ردود الفعل الدولية عقب رحيل مبارك نوعًا من المزيج بين الترحاب بقرار التنحي ودخول مصر مرحلة تحول ديمقراطي، وبين الإعراب عن الاستعداد لتقديم المساعدات لعودة الاستقرار السياسي لمصر من خلال عملية سياسية ديمقراطية[23].

اختلفت ردود الأفعال قليلًا بعد ثورة 30 يونيو وإسقاط حكم محمد مرسي في 3 يوليو 2013، ففي حين رحبت بعض الدول بإنهاء حكم محمد مرسي واستجابة القوات المسلحة المصرية للاحتجاجات والتظاهرات الشعبية التي طالبت برحيل محمد مرسي، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، عبرت دول أخرى عن رفضها لما جرى من أحداث، كقطر وتركيا وإيران وألمانيا، وتحفظ عدد من الدول الأخرى على التعبير عن موقف واضح بين التأييد والمعارضة، كالولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، فجاءت تصريحات هذه الدول لكي تُعرب عن أهمية عودة الاستقرار في مصر من خلال عملية سياسية ديمقراطية، وأن هذه الدول تدعم الخيارات الديمقراطية للشعب المصري.[24]

وبالتالي، نرى أن عامل المجتمع الدولي لم يكن له تأثير مباشر على مسار الثورة في مصر، فلم يتدخل الفاعلون الدوليون في مصر بشكل مباشر وصريح، كما أنهم لم يقوموا بقطع علاقاتهم مع مصر تأييدًا لأي رئيس من الرئيسين اللذين ثار الشعب عليهما أو اعتراضًا على مسار العملية السياسية الانتقالية التي تلت رحيل كل من حسني مبارك ومحمد مرسي. وبالرغم من تدهور العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول التي اعترضت على ثورة 30 يونيو كتركيا وقطر، إلا أن هذا التدهور لم يتطور لقطع العلاقات أو إغلاق السفارات، بل ظل راكدًا في حيز الشد والجذب السياسي والهجوم الإعلامي المتبادل. ومن الممكن تلخيص محاولة تحليل مُجمل مواقف المجتمع الدولي من مسار الثورة في مصر على أنها كانت محكومة باستمرارية المصالح الإستراتيجية، فردود فعل المجتمع الدولي كانت معنية بطبيعة العملية السياسية الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة، وإلى أي مدى سوف تقوم هذه العملية السياسية بخدمة المصالح الإستراتيجية للقوى الدولية بالأساس[25].

نأتي في النهاية للعامل الرابع الذي أثر على مُخرجات الثورات وصنع فارقًا ملموسًا بين نتائجها ومستقبل مسارها من حالة لأخرى، وهو طبيعة وأيدولوجيا وتفاعلات نخب ما بعد الثورة. ففيما يتعلق بدور النخب في الثورات، عادة ما يكون هناك تحالفًا بين مجموعة من النخب خلال مرحلة العملية الثورية. وفي حال نجاح الثورة في تحقيق مطالبها، يواجه هذا التحالف تحدين رئيسين، الأول هو الحفاظ على وحدة هذا التحالف في مرحلة ما بعد إسقاط النظام، والثاني هو مجموعة من الصراعات بين نُخب الثورة

22- Michael Cooper, "US Diplomatic Response to the Arab Spring", **Policy Making in a global Age**, University of Texas, PA 383G, Spring 2012.
23- "Hosni Mubarak Resigns: World Reactions", **BBC News**, 12 February 2011. Available at: www.bbc.com/news/world-middle-east-12435738
24- "International reactions to Morsi's removal", **Al Jazeera**, 4 July 2013. Available at: www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/07/201373223029610370.html
25- Robin Wright, "How the Arab Spring became the Arab cataclysm", **The New Yorker**, 15 December 2015. Available at: http://www.newyorker.com/news/news-desk/arab-spring-became-arab-cataclysm

والنُخب السياسية والمجتمعية الأخرى التي لا تنتمي لهذا التحالف. ويُعد هذا العامل أحد أهم الأبعاد التي تقوم بتشكيل المسار السياسي في مرحلة ما بعد الثورة، فاستمرار تحالف نخب الثورة قد يؤدي لإفراز كيانات سياسية مؤسسية أو غير مؤسسية قادرة على المشاركة في صناعة القرار، أما التشرذم والانشقاق داخل تحالف النخب الثورية قد يؤدي لانقسامات إيديولوجية، أو ظهور كيانات وتحالفات سياسية ذات أهداف تتعارض مع الأهداف الرئيسية للثورة، أو لمجموعة من التفاعلات بين النخب المنقسمة على نفسها التي قد تتطور لحالة مُمنهجة من الإقصاء السياسي أو إلى سجال مسلح وصدامات عنيفة. وهذه النقطة تحديدًا من غير الممكن فصلها عن الطبيعة البنيوية للدولة ووضع مؤسسات القوة الجبرية في البناء الهيكلي للدولة، وهي إحدى النقاط التي صنعت فارقًا ملحوظًا في إطار صراع النخب في كل من مصر وليبيا.

وبغرض تحري الدقة العلمية والأكاديمية، ربما كانت نقطة البداية الأفضل هي وضع نوع من التعريف الواضح للنخب، حتى لا يتم خلط المعاني أو إطالة السرد في مفاهيم مبهمة. فما نقصده بمصطلح "النخب" هم مجموعات من المواطنين لا يشكلون بالضرورة أغلبية، ولكنهم يتفقون على مجموعة من المصالح المشتركة، ويمتلكون السُبل والوسائل، التي قد تتعدد في طبيعتها وتتنوع في آليات تطبيقها، لكي يكونوا ذوي تأثير فاعل داخل المجتمع، ويسمح لهم هذا التأثير الفاعل بالمشاركة بأدوار تختلف في محوريتها في عملية صناعة القرار السياسي. وقياسًا على الحالة المصرية، نجد أن هناك أربع فئات ينطبق عليها هذا التعريف، وهم أولًا، النخب السياسية والاقتصادية التي كانت فاعلة أثناء فترة حكم حسني مبارك، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة من حكمه، وثانيًا، النخبة العسكرية التي تنتمي للقوات المسلحة والتي باتت تلعب دورًا سياسيًّا قياديًّا بحكم التطور السياسي للمرحلة الانتقالية ما بعد العملية الثورية، وثالثًا، التيار الإسلامي بعناصره المختلفة كجماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي، ورابعًا، مجموعة القوى السياسية المؤسسية وغير المؤسسية التي ظهرت من خلال الحراك السياسي خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك وتعاظم دورها خلال فترة الحشد لمظاهرات ميدان التحرير في 2011 وخلال اعتصام ميدان التحرير في الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير، وهي نُخب أنتجت بعد ذلك عددًا من الكيانات السياسية والتحالفات الانتخابية كائتلاف شباب الثورة وقائمتي الثورة مستمرة والكتلة المصرية خلال الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2011.[26]

وفي حقيقة الأمر، لم يستمر التحالف بين النخب الذي كان موجودًا خلال اعتصام ميدان التحرير طويلًا. ولعل الخلاف على العملية السياسية وفعاليتها المختلفة، والصدام مع السلطة الانتقالية، مُمثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كانا من أهم النقاط التي تسببت في حدوث تفكك جوهري في هذا التحالف النخبوي الذي لم يتمتع بالقدر الكافي من الترابط في المقام الأول. بدأ الصراع بين العناصر المختلفة لهذا التحالف في مرحلة مبكرة، تحديدًا في مارس 2011 عندما أقام المجلس الأعلى للقوات المسلحة استفتاءً على التعديلات الدستورية، ففي حين أيد التيار الإسلامي هذه التعديلات بشدة، رفضتها القوى الثورية الأخرى، وحاول كل من الفصيلين الحشد بأدوات مختلفة لدعم موقفه، وجاءت النتيجة النهائية للاستفتاء لتعلن أن التعديلات الدستورية تم قبولها شعبيًّا من خلال التصويت بنعم بنسبة فاقت نسبة 70 ٪.

26- Ziad A. Akl, "From January to June: Egypt's elite question", **Daily News Egypt,** 22 September 2013. Available at: http://www.dailynewsegypt.com/2013/09/22/from-january-to-june-egypts-elite-question/

وحتى لا نُطيل في سرد الأحداث التي عبرت عن صراع نُخب ما بعد الثورة في الحالة المصرية، يمكننا استنتاج أن مسار الثورة المصرية تم التأثير عليه من خلال صراع نخب ما بعد الثورة من خلال العملية السياسية. أو بمعنى آخر، أدى إسقاط حكم حسني مبارك لخلق هيكل جديد للفرص السياسية تلخص في فعاليات العملية السياسية التي أعلنت عن إجرائها الدولة، وقد كان لهذا الهيكل أثر مضاعف في زيادة حجم الانشقاق والتفكك داخل التحالف الذي كان موجودًا بين النُخب الثورية، فانقسمت هذه النُخب إلى فصيلين، فصيل يحاول أن يحشد كل طاقاته وموارده لاستغلال هذا الهيكل والاستفادة القصوى منه ومن الانفراجة الناتجة عنه في المجال العام والبيئة السياسية، وهو ما فعله التيار الإسلامي بعناصره المختلفة، وفصيل آخر استهلك قدراته في معارضة هذا الهيكل ورفض فعالياته، وهو ما فعله عدد من القوى الثورية والحركات الاجتماعية التي باتت تحارب التيار الإسلامي من ناحية، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الرافض لمطالب ورؤى هذه القوى من ناحية أخرى.

بالإضافة للخلاف الذي تطور لصراع سياسي وإعلامي، وفي بعض الأحيان ديني، بين نُخب ما بعد الثورة في مصر، عانت بعض القوى الثورية من عدد من المشاكل الداخلية التي كان لها أثر سلبي على القدرات التعبوية والتماسك الداخلي لهذه القوى. ففي حين اتجه التيار الإسلامي إلى المأسسة من خلال إنشاء أحزاب سياسية لفصائله المختلفة، انقسمت القوى الثورية ما بين معارض لفكرة التحول لمؤسسات سياسية وبين مؤيد لها. وأدى هذا الانقسام لحالة من التفكك داخل التحالف الثوري الذي تم صياغته من خلال اعتصام ميدان التحرير في 2011. واتجهت بعض هذه القوى لإنشاء كيانات سياسية مؤسسية مثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي وحزب مصر القوية وحزب العدل وحزب مصر الحرية وحزب المصريين الأحرار. وبغض النظر عن اختفاء عدد من هذه الأحزاب من الساحة السياسية والمجال العام ككل، إلا أن ظهورها في مرحلة ما بعد الثورة كان بمثابة إعلان عن حالة من التشرذم والتفكك عكستها نتائج الانتخابات التشريعية في 2011 والانتخابات الرئاسية في 2012 عندما اكتسح تيار الإسلام السياسي من خلال كياناته المؤسسية (حزب الحرية والعدالة وحزب النور) الانتخابات، ولم تتمكن النخب الثورية من التوافق بينها البعض حول قائمة سياسية موحدة للانتخابات التشريعية أو مرشح رئاسي واحد خلال الانتخابات الرئاسية، وبالتالي دخلت نخب الثورة في تنافس مع بعضها البعض بالإضافة لتنافسها مع قوى الإسلام السياسي.

كما مرت الحركات الاجتماعية المؤثرة في المشهد السياسي بحالة مشابهة من التفكك، فانقسمت حركة ٦ إبريل إلى جبهتين كنتيجة لصراع داخلي على عقد انتخابات لهيكل القيادة داخل الحركة، ودخلت حركة "الاشتراكيون الثوريون"، والتي كانت قد شهدت انقسامًا داخليًّا في عام 2009، في مرحلة مواجهة مع عدد من الصعوبات كنتيجة لزيادة عدد أعضائها وعدم قدرة الحركة على التنسيق بين المجهودات المختلفة المطلوب بذلها لمواكبة زيادة عدد الأعضاء والانتشار الجغرافي للحركة[27]. بالإضافة لذلك، لم تتمكن حركات الألتراس من الاستمرار في ممارسة دورها السياسي الذي حاولت أن تلعبه نظرًا للجدل الدائر داخل حركة "ألتراس أهلاوي" و"ألتراس وايت نايتس" حول مدى اتفاق فكرة العمل السياسي مع الأهداف الرئيسية للحركة، والتي تتلخص في دعم الكيانات الرياضية التي تنتمي كل حركة لها[28]. وفي الوقت ذاته، ظل التنوع في الانتماء السياسي بين الأعضاء عائقًا أمام تبني حركات الألتراس لأية توجهات سياسية.

27- مقابلة شخصية مع حسام الحملاوي، عضو سابق بالمكتب الإعلامي لحركة «الاشتراكيون الثوريون»، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.
28 - Ziad A. Akl, "Misunderstanding Egypt's Ultras" Egypt Source, The Atlantic Council, 1 September 2015. Available at: http://www.atlanticcouncil.org/blogs/egyptsource/misunderstanding-egypt-s-ultras

وبالتالي، نرى أن دور النخب في مسار الثورة المصرية من الممكن تلخيصه في نقطتين، الأولى هي صراع هذه النخب مع بعضها البعض في سياق العملية السياسية، والثانية هي التفكك الداخلي لبعض النخب مما أضعف من قدراتها التعبوية والتنظيمية. ومما لا شك فيه، لعبت الدولة دورًا رئيسيًّا في تمكين أو تقليص دور هذه النخب من خلال وضع القواعد الرئيسية للعملية السياسية وتحديد آليات حمايتها وتطبيقها.

نستنتج في النهاية أنه من غير الممكن تلخيص المسار الذي اتخذته الثورة المصرية منذ يناير 2011 وحتى الآن في عامل واحد أو فاعل بعينه. ومثلما هو الحال في العديد من النماذج التاريخية للانتفاضات الاجتماعية والثورات السياسية، تداخلت مجموعة من العوامل والأحداث مع بعضها البعض لتُشكل مسارًا سياسيًّا يختلف عن ذلك الذي كان مأمولًا في يناير 2011. وربما كان من المنطقي أن نتفهم أن مصر بها واقع سياسي راسخ، وموازين قوة ثابتة، وطبيعة بنيوية ذات أُسس صلبة، بحيث لم يكن بمقدور ثمانية عشر يومًا من الاعتصام السلمي تغيير ثوابت تم بناء عليها هيكل دولة وإطار حاكم للنظام السياسي منذ خمسينيات القرن العشرين. وفي النهاية، يجب أن ندرك أنه إذا لم تتمكن الثورة من إحداث تغيير شامل، تظل محاولات الإصلاح قادرة على علاج عدد من المثالب إذا ما توافرت الإرادة السياسية لذلك.

ثانيًا: الحالة الليبية

جاءت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 لتقدم نموذجًا مختلفًا عن الثورات التي سبقتها في كل من تونس ومصر. وبالرغم من أن ليبيا ليست الحالة الوحيدة التي تطورت الثورة فيها إلى تصعيد عسكري ومواجهات مسلحة بين فصائل مختلفة، فهناك نموذج الثورة في سوريا، ولكن تظل ليبيا تتمتع بخصوصية بالنظر إلى عاملين أساسيين. الأول، هو اختلاف الطبيعة المؤسسية والبنيوية للدولة في ليبيا عن سائر الدول العربية، والثاني هو عدم وجود تكتلات إثنية أو عرقية أو دينية في ليبيا، وهي التكتلات التي تمد من أمد الصراع، ولكن الصراع السياسي في مرحلة ما بعد الثورة في ليبيا تم بناؤه على أسس جغرافية وسياسية، وهو ما خلق وضعًا شاذًا، حيث تتصارع حكومتان يمولهما مصرف مركزي واحد.

وجاء نمط الثورة الليبية مختلفًا عن النمط الذي اتخذته الثورة المصرية أو التونسية، فثورتا مصر وتونس كانتا ثورات قائمة على الاحتجاج الجمعي من خلال استخدام المساحة العامة، والاعتصامات في قطاعات متعددة من المجتمع لممارسة الضغط على الدولة لتحقيق مطلب ما، حيث كان المطلب في الحالة التونسية هو رحيل زين العابدين بن علي، وكان في الحالة المصرية رحيل محمد حسني مبارك. ولكن اختلفت أحداث الثورة في ليبيا عن الأحداث التي وقعت في كل من تونس ومصر، وكانت التطورات على الساحة الليبية أعقد وأسرع وأعنف. فالتطورات والتقلبات التي شهدتها الثورة في كل من تونس ومصر على مدى فترة زمنية تجاوزت الخمسة عشر يومًا حدثت في ليبيا في غضون أيام قليلة، فاحتكم الوضع في ليبيا للمواجهات المسلحة بعد أقل من أسبوع، وتم استدعاء القوات المسلحة الليبية (كتائب القذافي على وجه التحديد) للتعامل مع المدنيين بعد مرور فترة زمنية ليست بكثيرة، ثم توالت الاستقالات والانشقاقات عن النظام داخل كوادره السياسية والبيروقراطية والعسكرية والأمنية، كما استطاع الثوار فرض سيطرتهم على رقعة جغرافية شاسعة في فترة زمنية وجيزة. وعلى عكس الوضع في كل من مصر وتونس، لم يلجأ النظام السياسي الليبي لتقديم أية حلول سياسية للأزمة، ولم يشرع في تنفيذ أعمال إصلاحية تهدف لتهدئة الأوضاع واحتواء غليان الشارع، ولم

يتجاوز التعامل السياسي مع الثورة من قبل نظام القذافي حيز التصريحات التي أدلى بها سيف الإسلام القذافي في خطابه الأول بعد بدء الاحتجاجات في بنغازي، وهو الخطاب الذي تعهد فيه بدعوة مؤتمر الشعب العام للانعقاد (الهيئة التشريعية في ليبيا أثناء حكم القذافي) لإصدار عدد من القوانين كقانون الصحافة وقانون المجتمع المدني، وهي تصريحات لم تشهد أي تفعيل، ولم تتفق مع التوجهات الميدانية التي تبناها معمر القذافي إزاء المحتجين. كما شهدت الثورة في ليبيا تحولًا لم يطرأ على المشهد السياسي في كل من مصر وتونس تمثل في ظهور كيان بديل للنظام السياسي القائم، حدث هذا عندما تم تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي" في بنغازي، ثم توالت الاعترافات الدولية بالمجلس كممثل شرعي للشعب الليبي، علمًا أن نموذج المجلس الوطني الانتقالي لا يمكن مقارنته بكيان وُلد من رحم الاحتجاجات كائتلاف شباب الثورة في الحالة المصرية، فبالرغم من كون ائتلاف شباب الثورة تم تأسيسه كانعكاس لتحالفات بين عناصر مختلفة تمكنت من الصمود في وجه العنف الذي مارسته الشرطة أو المواطنين من أنصار النظام ضد المتظاهرين، ولكن ائتلاف شباب الثورة لم يكن يمتلك أية سلطة أو سيادة على الأرض، بل لم يكن متحكمًا من منطلق تراتبي في ميدان التحرير، كما أنه لم يتم طرح ائتلاف شباب الثورة ككيان بديل لأية كيانات سياسية قائمة في ظل نظام حسني مبارك. ولعل التباين الواضح بين الكيانين اللذين أفرزتهما ثورتا 25 يناير و17 فبراير يوضح حجم الاختلاف بين نمط الثورة في كل من الحالة المصرية والحالة الليبية.

وكما ذكرنا من قبل، كان نمط الاحتجاج في الحالة الليبية أقرب لما يمكن تسميته بالاحتجاج من خلال الفعل المباشر، أو action based protest. ولكن نمط الثورة في ليبيا لم يتوقف عند تحرك المتظاهرين لإحداث التغيير بأيديهم فقط، بل امتد إلى تسليح المحتجين كرد فعل للمنهج العنيف الذي تبناه القذافي في التعامل مع الاحتجاجات. كما أن نمط الثورة في ليبيا شهد تطورًا في غاية الأهمية لم يحدث في الحالة المصرية، وهو الانشقاقات التي توالت من جانب الكوادر السياسية والأمنية والعسكرية للنظام. هذه التصدعات في الوحدة المؤسسية لنظام معمر القذافي كانت من أهم أسباب سقوط النظام من ناحية، وإضفاء مزيد من الراديكالية على نمط الثورة في ليبيا، من ناحية أخرى. ثم تطور نمط الثورة في ليبيا لكي ينتج كيانات سياسية بديلة، وقوى عسكرية موازية، وسيطرة ميدانية على مناطق جغرافية، وانتهى بالتدخل الدولي من قبل حلف الناتو من خلال عملية "فجر أوديسا" التي فرضت حظرًا جويًّا فوق سماء ليبيا، واستهدفت الدفاعات الأرضية لنظام معمر القذافي. وبالتالي بات منطقيًّا أن نتساءل حول مدى إمكانية اعتبار نمط الثورة في ليبيا نمطًا راديكاليًّا radicalizing revolutions أو نمطا اجتماعيا social revolutions ؟

لعل الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب توضيح الفارق بين المصطلحين؛ فالثورات الراديكالية هي ثورات تشهد معدلات عالية من العنف والمواجهات المسلحة. وينتج عن هذا النمط من الثورات في أغلب الحالات نخب سياسية جديدة تسيطر على السلطة وحدها أو تتقاسمها مع ما بقى من نخب ما قبل الثورة. ولكن الثورات الاجتماعية، كما ذكرنا في المدخل النظري لهذه الدراسة، هي ثورات قد تشهد أيضًا معدلات عالية من العنف، ولكن ينتج عنها تغيرات هيكلية في التركيبة الطبقية للمجتمعات التي شهدت الثورة، وهو ما لا ينطبق على الحالة الليبية. وبالتالي، نرى أن الحالة الليبية أقرب لما يُعرف بالثورات الراديكالية لعدد من الأسباب. أولها، هو المعدل العالي من العنف والسجال العسكري. وثانيها هو الانقسام السياسي والجغرافي. وثالثها هو غياب ما يكفي من حراك طبقي داخل المجتمع الليبي، خاصة في ظل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشت ليبيا وفقًا لقواعده تحت حكم معمر القذافي، وهو النظام الذي شوه مفهوم الانتماء الطبقي داخل المجتمع الليبي من خلال اعتماده على توزيع المزايا على المواطنين

وفقًا للولاءات والأهواء، أكثر من اعتماده على علاقات الإنتاج بشكلها التقليدي الذي ينعكس بعد ذلك على الهيكل الطبقي للمجتمع[29]. ولهذه الأسباب، أفرز نمط الثورة الليبية نخبًا سياسية جديدة لم تكن موجودة في المشهد السياسي من قبل، سواء من خلال قوى معارضة المهجر التي عادت إلى ليبيا عندما قامت الثورة، أو القوى التي انشقت عن نظام القذافي، أو القوى المهمشة أثناء فترة القذافي والتي عرفت التنظيم السياسي للمرة الأولى بعد الثورة. وتعد هذه النقطة أيضًا أحد الاختلافات الأساسية بين نمط الثورة في مصر الأقرب لنمط الثورات الملونة، ونمط الثورة في ليبيا الأقرب للثورات الراديكالية. فثورة ٢٥ يناير لم تفرز نخبًا سياسية جديدة، ولكنها فتحت المجال أكثر وبشكل غير مسبوق أمام نخب سياسية طالما كانت متواجدة بنسب متفاوتة في مجمل تفاعلات المشهد السياسي في مصر، وهو ما يجيء على النقيض من الحالة الليبية.

العامل الثاني الذي أحدث فارقًا جوهريًّا بين مستقبل الثورة في كل من مصر وليبيا كان وضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة من ناحية، وموقف القوات المسلحة كقوة عسكرية منظمة من الاحتجاجات، من ناحية أخرى. وفي واقع الأمر، هناك فارق ضخم بين مصر وليبيا فيما يتعلق بالنقطتين السالف ذكرهما. ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، لم تعرف ليبيا معنى المؤسسية العسكرية طوال فترة حكم معمر القذافي. فقد ظل معمر القذافي لسنوات طويلة متخوفًا من الوحدة المؤسسية للقوات المسلحة، وإمكانية تحول هذه المؤسسة لأحد أدوات التغيير الاجتماعي والسياسي. وكان نتيجة هذا التخوف هو تعمد معمر القذافي إضعاف المؤسسة العسكرية على مدى العقود التي حكم فيها ليبيا. ولعل خير دليل على ذلك هو قيام القذافي بحل الجيش الليبي في ثمانينات القرن الماضي بعد الهزيمة في حرب تشاد، وأعاد القذافي تشكيل هذا الجيش على أُسس ولائية وقبلية وعشائرية.[30] وبالإضافة لإعادة تشكيل القوات المسلحة على أسس غير مهنية، قام معمر القذافي بخلق كيانات عسكرية موازية للقوات المسلحة، وهي ما عرفت بـ«كتائب القذافي». وكانت هذه الكتائب أحد أهم أركان النظام السياسي في ليبيا والأداة الرئيسية لحماية النظام، حيث كانت الكتائب تحت قيادة خميس القذافي نجل معمر القذافي، وكان تسليح وتدريب هذه الكتائب يفوق تسليح وتدريب القوات المسلحة الليبية.[31]

وبناءً على ما سبق، يتضح أن وضع القوات المسلحة في هيكل الدولة في ليبيا لم يكن وضعًا مؤسسيًّا مثل وضع القوات المسلحة في هيكل الدولة في مصر. بمعنى آخر، ارتبط دور القوات المسلحة في ليبيا بأهواء معمر القذافي أكثر من ارتباطه بإطار مؤسسي أو هيكلي للدولة. وبالتالي، لم يكن لدى القوات المسلحة الليبية الخيارات التي كانت متاحة أمام القوات المسلحة المصرية في يناير 2011 ويوليو 2013، ففي الحالتين كانت أمام القوات المسلحة المصرية الفرصة في الاختيار بين مساندة الحاكم واستخدام العنف لمواجهة الاحتجاجات، أو أداء دورها الوطني كأحد مؤسسات الدولة الراسخة بغض النظر عن شخص الحاكم. ولكن هذا الاختيار لم يكن متاحًا أمام القوات المسلحة الليبية في فبراير 2011 نظرًا لعدم وجود مؤسسة تستطيع القوات المسلحة العمل من خلالها بعيدًا عن توجيهات الحاكم. هذا بالطبع بالإضافة لكون القوات المسلحة الليبية كيانًا لا يحتكر العنف الشرعي نظرًا لوجود كيان عسكري آخر وهو الكتائب. ومن ثم، كان وضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة في ليبيا هو المحدد الرئيسي للموقف الذي اتخذته القوات المسلحة من الاحتجاجات، حيث انصاعت القوات المسلحة الليبية لأوامر القذافي، ولم يكن أمامه

29- انظر: زياد عقل "الاقتصاد السياسي في ليبيا بين الصراع السياسي والأزمة البنيوية"، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2015**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

30- انظر: خالد حنفي علي، "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، موقع الهيئة العامة للاستعلامات. متاح على الرابط التالي:
www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm

31- انظر: زياد عقل "الثورة الليبية: سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"، مرجع سبق ذكره.

من يعترض على هذه الأوامر إلا الانشقاق عن القوات المسلحة أو عن الأجهزة الأمنية الأخرى، حيث قام بعض المنشقين بإنشاء كيانات عسكرية بديلة، وكان على رأس هؤلاء في الحالة الليبية عبد الفتاح يونس، الذي كان وزيرا للداخلية ثم انشق عن القذافي وقاد جيش الثوار تحت لواء المجلس الوطني الانتقالي. ويعني ذلك أنه في الحالة الليبية، وعلى عكس الحالة المصرية، كان دور القوات المسلحة هو أحد مسببات التصعيد العسكري وإطالة أمد الصراع، ليس فقط بسبب انشقاق القوات المسلحة على نفسها بين مؤيد للقذافي ومعارض له، ولكن أيضًا لغياب الإطار المؤسسي الذي يخلق مهنية عسكرية تسمح للقوات المسلحة بالتماسك أثناء الثورات أو الانتفاضات أو التوترات السياسية العنيفة.

العامل الثالث، الذي صنع فارقًا في مسار ثورتي مصر وليبيا كان موقف المجتمع الدولي من الثورة، والدور السياسي والعسكري الذي تم صياغته بناءً على هذا الموقف. ففي الحالة المصرية كما ذكرنا من قبل، لم يتعد التدخل الدولي مرحلة التدخلات أو ممارسة الضغوط السياسية، ولكن الوضع في ليبيا كان مختلفًا نظرًا لاختلاف نمط الثورة فيما يتعلق بأساليب الاحتجاج ورد فعل النظام السياسي، وبالتالي شهدت ليبيا تدخلًا مباشرًا من قبل المجتمع الدولي على المستويين السياسي والعسكري. ولعل النقطة الأكثر أهمية في تحديد موقف المجتمع الدولي من الثورات هي حجم المصالح المُهددة من جراء التغيير، بغض النظر عن ماهية هذا التغيير، سواء جاء في صالح الثورة أو في صالح النظام. وبما أن معمر القذافي لم يحتفظ بعلاقات ثابتة مع أغلب القوى الدولية المعنية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أن كل البوادر كانت تشير لتعرض المصالح الإستراتيجية في ليبيا، خاصة تلك المتعلقة بالنفط، للخطر من جراء رد فعل نظام القذافي على الاحتجاجات، خاصة أن سيف الإسلام القذافي كان قد هدد في خطابه الأول بعد بدء الاحتجاجات بإحراق آبار النفط في ليبيا في حال استمرت الاحتجاجات ضد نظام والده، وبالتالي، لم يكن من الصعب على المجتمع الدولي اتخاذ قرار بالتدخل في ليبيا.

لقد بدأ التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 من بوابة جامعة الدول العربية، فبالرغم من رفض الجامعة في الأول من مارس عام 2011 التدخل الأجنبي في ليبيا، حيث اكتفت بدعوة المجتمع الدولي للإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية، إلا أنه في الثاني عشر من مارس، دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا، معتبرين أن نظام معمر القذافي فقد شرعيته، وقرروا التعاون مع المجلس الوطني الانتقالي والاعتراف به كممثل شرعي للدولة الليبية. كان قرار مجلس جامعة الدول العربية بمثابة إشارة البدء لتحركات دولية واسعة للتدخل العسكري في ليبيا من خلال فرض منطقة حظر الطيران. وبدا واضحًا من مواقف كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة أن الخيار العسكري كان مطروحًا منذ فترة، ولكن كانت عباءة الشرعية التي أضفتها الجامعة العربية ضرورية لمحو صورة تدخلات غربية سابقة في العالم العربي، خاصة في العراق. ولهذا الاعتبار لم تتحرك هذه القوى إلا بعد أن فرض مجلس الأمن قرار حظر الطيران في السابع عشر من مارس، وكان للكوادر الدبلوماسية المنشقة عن نظام القذافي دور مهم في تحريك الجهود نحو صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر في مارس 2011، وأيضًا تغيير موقف الجامعة العربية من الحظر الجوي والتدخل العسكري في ليبيا.

وقد يكون الوقت متأخرًا بعض الشيء لإصدار أحكام قيمية على التدخل الدولي في ليبيا من خلال حلف الناتو، ولكن تظل الحقيقة التي لا تقبل الشك هي أن معمر القذافي لم يكن أقل خطورة على المنطقة من التدخل العسكري، وكان القذافي على وشك ارتكاب عدد من المذابح في سبيل البقاء على رأس السلطة في ليبيا. ولكن كون التدخل الدولي تدخلًا مبررًا، لا يعني ذلك بالضرورة أن نمط أو شكل هذا التدخل كان منضبطًا. فحلف الناتو قاد عملية "فجر أوديسا" لحماية الشعب الليبي من معمر القذافي، ولكن لم تكن

لدى الدول المشاركة في التحالف، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، أية رؤية لمرحلة ما بعد القذافي، أو إستراتيجية للخروج من ليبيا بعد تحقيق الأهداف العسكرية للعملية. وبالتالي، جاء التدخل الدولي في الحالة الليبية لينزلق بليبيا إلى مستنقع من الصراع السياسي والتصعيد العسكري والانقسام الجغرافي، ومن ثم، صنع تدخل المجتمع الدولي في الثورة الليبية مسارًا خاصًا بليبيا. وعلى الرغم من تدخل المجتمع الدولي سياسيًّا وعسكريًّا في الحالة السورية، إلا أن نموذج الثورة الليبية يظل نموذجًا فريدًا نظرًا لاختلاف نمط التدخل الدولي عن الحالة السورية، واختلاف الطبيعة البنيوية للدولة الليبية عن الطبيعة البنيوية للدولة في سوريا.

ويبقى العامل الرابع والأخير المؤثر في مسار الثورات هو طبيعة وأيدولوجية النخب السياسية التي تفرزها الثورة، أو بمعنى آخر، طبيعة توجهات نخب ما بعد الثورة ومجمل تفاعلات هذه النخب مع بعضها البعض. وفي النماذج المختلفة لثورات الربيع العربي، كان دور نخب ما بعد الثورة post-revolutionary elite أحد أهم العوامل التي شكلت مسار الثورات، وصنعت فارقًا واضحًا وملموسًا بين ثورة وأخرى. ولعل نقطة الالتقاء الوحيدة بين نخب ما بعد الثورة في النماذج المختلفة لثورات الربيع العربي هي انقسام هذه النخب لفصيلين رئيسيين. الأول، مكون من نخب النظام القديم. والثاني، مكون من تيارات الإسلام السياسي بمختلف أشكالها وتنوع درجة تشددها، وبين الفصيلين توجد دومًا نخب سياسية غير دينية تنتمي لتيارات ليبرالية أو يسارية أو قومية، ولكن تظل هذه النخب غير قادرة على إنشاء تحالفات فاعلة أو على التواجد في منظومة صنع القرار السياسي، خاصة في الفترات التي تلت سقوط الأنظمة مباشرة. ففي الحالة المصرية، على سبيل المثال، سيطرت جماعة الإخوان المسلمين على المشهد السياسي، خاصة في الفترة من فبراير 2011 وحتي نوفمبر 2012؛ فخلال هذه الفترة نجحت جماعة الإخوان في مصر في الحصول على الأغلبية في كل الفعاليات السياسية التي حشدت لها، سواءً استفتاء التعديلات الدستورية في مارس 2011، أو انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات الرئاسية في 2012. ولم تبتعد جماعة الإخوان المسلمين عن دورها كأكثر فصيل فاعل بين نخب ما بعد الثورة إلا بعد إصدار محمد مرسي للإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، حيث إن هذه اللحظة شهدت إعادة بناء للتحالفات السياسية. وتمخضت عن هذه التحالفات «جبهة الإنقاذ الوطني»، ثم التحالف العريض الذي حشد لرحيل محمد مرسي في 30 يونيو 2013. وفي فترة ما بعد ٣٠ يونيو، عادت نخب النظام القديم مرة أخرى لتسيطر على المشهد السياسي، ومع وضع جماعة الإخوان على قائمة التنظيمات الإرهابية واختفائها كفصيل من النخبة السياسية داخل مصر، ظلت هناك نخب مفتتة وغير فاعلة إلا في إطار ضيق.

اختلفت الحالة في ليبيا بعض الشيء، ويرجع هذا بالأساس لطبيعة الدولة في ليبيا ولتأثير المجال العام المغلق منذ سنوات؛ فكان نظام معمر القذافي من الأنظمة السياسية التي حرصت على القضاء على أية نخب معارضة لضمان الولاء والانفراد بالحكم، وهو ما أدى لتفريغ المجتمع الليبي من النخب السياسية من ناحية، ولظهور نخب سياسية ليبية تعيش خارج ليبيا، أو معارضة مهجر من ناحية أخرى. وفي مشهد غاب عنه تواجد الحزب، وتضاءلت فيه القوى السياسية، كان الدور القيادي منتظرًا من النخب الموجودة بين قوى الثورة من مسئولين سابقين منشقين عن النظام، ونشطاء مجتمع مدني ونقابات، وشيوخ قبائل، وأساتذة جامعات، وممثلين عن قوى شباب الثورة الذين استطاعوا أن يقلبوا الأمور رأسًا على عقب في دولة سيطر عليها الجمود الفكري والركود السياسي. والجدير بالذكر أن قوى الإسلام السياسي لم تكن غائبة عن المشهد في ليبيا في تلك المرحلة، ولكنها لم تكن تمتلك الموارد والقدرات التنظيمية الكافية التي كانت تمتلكها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وبالتالي لم تتمكن قوى الإسلام السياسي بمختلف أشكالها في ليبيا من لعب الدور الذي لعبته النخب الإسلامية في الحالة المصرية أو النموذج التونسي.

المشهد السياسي في ليبيا كان في حاجة لتشكيل ائتلاف من نخب المجتمع تتحد تحت أهداف مشتركة ورؤى متقاربة. وكان توالي الأحداث منذ ليلة السادس عشر من فبراير 2011 وحتى الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في السابع والعشرين من الشهر نفسه كفيلًا بدفع هذه النخب إلى مقدمة المشهد السياسي الليبي. وكان من الضروري ظهور شخصية قيادية تعتلي قمة هذا المجلس وترأسه، شخصية تدرك معنى النظام البيروقراطي وطبيعة تسيير شئون الدولة، شخصية تدرك الواقع السياسي داخل ليبيا، تُلم بأبعاد التركيبة الاجتماعية، وتدرك حساسية المهمة والتوقيت. وقبل كل ذلك، كان المهم أن تكون قيادة المجلس الانتقالي في ليبيا تؤمن بثورة السابع عشر من فبراير وتمارس مهامها على خلفية شرعيتها. وربما كان الإلمام بالواقع السياسي والاجتماعي معيارًا سهل العثور على كوادر وفقًا له، ولكن كانت الدراية بطبيعة الدولة معيارًا لا يقل أهمية، وكان العثور على شخصية قيادية تجمع بين هذين المعيارين أمرًا ليس بهين. فالرجل المناسب كان من المهم أن يكون رجل دولة قادرًا على تفهم تعقيدات القيادة، وهو ما يعني بالضرورة رجلًا من رجال نظام القذافي. وبالرغم من وجود عدد من رجال الدولة الليبية في المهجر ضمن المعارضة الليبية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، إلا أن الشرعية الثورية المطلوبة لدى شخص من يترأس المجلس كانت تحتم أن يكون من داخل ليبيا وليس من خارجها. ومن ثم، انحسرت المشكلة في ظهور شخص من المنشقين عن معمر القذافي ونظامه يحظى بالتأييد بين الثوار بالرغم من تواجده في موقع من مواقع المسئولية، كما كان مهمًا أن يكون مشهودًا له بالكفاءة الفنية والمهنية والنزاهة الشخصية. لقد توافرت كل هذه الصفات في شخص مصطفى عبد الجليل، الذي كان وزيرًا للعدل أثناء حكم القذافي، والذي كان انشقاقه عن نظام معمر القذافي بمثابة شرارة انطلاق لتكوين المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا.

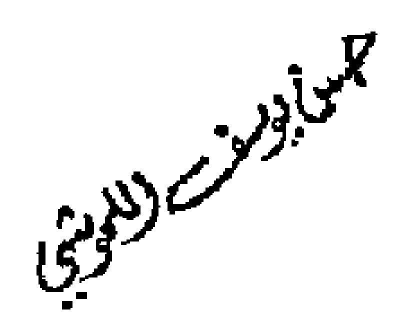
ومع تبلور نخبة من المنشقين عن النظام، وعودة معارضة المهجر لليبيا، وبدء التيار الإسلامي في تنظيم عناصره، وظهور عدد من الكيانات السياسية غير المؤسسية، بدأت تفاعلات نخب ما بعد الثورة تتضح في سياق مسار ثورة 17 فبراير. تقاسم المشهد السياسي في ليبيا تياران رئيسيان منذ 2012 وحتى الآن، بالرغم من الكثير من التغييرات والانشقاقات التي حدثت في صفوف كل تيار، يظل الإطار الأوسع واحدا لا يتغير. من ناحية، ظهر نفوذ تيار المنشقين عن النظام ومعارضة المهجر، وتُرجم هذا النفوذ في تشكيل تحالفات وتكتلات سياسية، وفرز عدد من الشخصيات القيادية مثل محمود جبريل وعبد الله الثني وعقيلة صالح. ومن ناحية أخرى، استطاع التيار الإسلامي حشد موارده وتنظيم صفوفه ليفوز بأغلبية في أول مجلس تشريعي منتخب بعد سقوط القذافي، وهو المؤتمر الوطني العام. وفي 2014، عُقدت انتخابات تشريعية مرة أخرى وفاز بالأغلبية فيها «تحالف القوى الوطنية» بقيادة محمود جبريل، وهو التحالف الذي يشكل أغلب أعضاء مجلس النواب بطبرق. وبالتالي، يتضح أن الحالتين المصرية والليبية شهدا الظاهرة ذاتها، وهي صراعات نخب ما بعد الثورة post-revolutionary elite conflicts ، ولكن لعبت الطبيعة البنيوية للدولة في كل من مصر وليبيا دورًا في صناعة الفارق في التفاعلات بين هذه النخب. ففي الحالة المصرية كان هناك إطار مؤسسي واضح تتفاعل هذه النخب من خلاله، وهو الدولة والعملية السياسية التي ترعاها، كما أن الطبيعة البنيوية للدولة المصرية سمحت للقوات المسلحة بوضع إطار لتفاعلات نخب ما بعد الثورة والحفاظ عليه، كما تدخلت القوات المسلحة أيضًا عندما كان الصدام بين هذه النخب قريبًا وخارج الإطار المؤسسي في الوقت ذاته. وبالطبع لم تتوافر هذه العوامل في ليبيا، وكان نتيجة ذلك هي وضع إطار لتفاعلات النخب به شق سياسي وآخر عسكري، وهو ما لم يكن موجودًا في الحالة المصرية.

أدت تفاعلات نخب ما بعد الثورة في ليبيا إلى عدد من التطورات، كان من أهمها هي حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الشرق والغرب، ووجود كيانات سياسية موازية ومتصارعة في كل من طبرق وطرابلس، ووجود كيانات عسكرية متعددة في بنغازي ومصراتة. كما أدى ضعف الإطار المؤسسي في تفاعلات النخب في ليبيا إلى الاحتكام للمواجهات العسكرية كأحد أدوات إدارة الخلاف السياسي، وبالتالي كانت تفاعلات نخب ما بعد الثورة في ليبيا أحد أهم أسباب إطالة أمد الصراع السياسي والعسكري.

كما كان الحال في نموذج ثورة 25 يناير، من غير الممكن تحديد سبب واحد يوضح المسار الذي اتخذته ثورة 17 فبراير في ليبيا، فبالرغم من وجود أحداث جوهرية شكلت المشهد الحالي في ليبيا، مثل تدخل حلف الناتو عسكريًا في 2011 أو الوصول لحالة من السيادة المتعددة multiple sovereignty ، يظل الربط بين العوامل الأربعة السالف ذكرها ضروريًا لتوفير إطار وافي يوضح مسار الثورة والتطورات التي طرأت عليه.

* * *

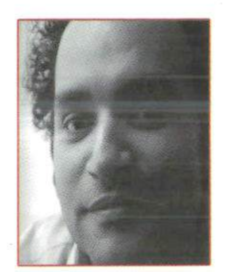
حاولنا في هذا الدراسة التعرض لفكرتين رئيسيتين، الأولى كانت محاولة لشرح كيف ولماذا تختلف أصول الثورات عن مُخرجاتها، أو بمعنى آخر، لماذا لا يُعد إسقاط نظام سياسي أو إنهاء حُكم حاكم سُلطوي من خلال انتفاضات أو ثورات شعبية ضمانًا كافيًا لتحقيق هذه الثورات أو الانتفاضات لأغراضها الرئيسية وأهدافها العريضة، والفكرة الثانية كانت محاولة التوصل للعوامل والتفاعلات التي صنعت الفوارق بين مسار الثورات العربية في الحالات المختلفة. وبالرغم من أن هذه الدراسة لم تتناول سوى الحالتين المصرية والليبية، إلا أننا حاولنا بقدر الإمكان الإشارة لعدد من المقارنات بين هاتين الحالتينن، والحالات الأخرى كالحالة التونسية أو السورية، وإن ظلت هذه المقارنات ينقصها الكثير من التفصيل. ومما لا شك فيه، تعد كل تجربة من تجارب الثورات العربية في عام 2011 حالة قائمة بذاتها نظرًا لطبيعة وخصوصية كل دولة وتفاصيل وثنايا كل نظام سياسي، إلا أنه تظل هناك مجموعة من العوامل التي يُقدم تحليل آثارها سياقًا مقارنًا وافيًا لشرح التشابهات والتباينات بين حالات الربيع العربي المختلفة بعيدًا عن نظريات المؤامرة أو الاجتهادات الفردية.



رقم الإيداع ٢٠٠٤/٣٣١٧
الترقيم الدولي I.S.B.N-977-227-258-X


ACP
مطابع
الأهرام التجارية

مؤلف هذا العدد



خبير في علم الاجتماع السياسي بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، حاصل علي بكالوريوس العلوم السياسية، وماجستير علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. نال درجة الدكتوراه من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة عن رسالة بعنوان "الحركات الاجتماعية المصرية في بيئة سياسية متغيرة" عام 2016. عمل بملف العراق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ثم التحق بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام 2005، وهو متخصص في علم الاجتماع السياسي، والحركات الاجتماعية، والتحول الديمقراطي، والمواطنة، وقضايا الأقليات، والتحول الثقافي، والشئون الليبية. له عدد من الدراسات المنشورة بلغات مختلفة عن كل من مصر وليبيا، مثل "حرية تداول المعلومات في مصر: الأطر التشريعية والتنظيمية"، و"الثورة الليبية: سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"، و"عن صدمات ما بعد الثورة".

هـذه الكراسة

مرت ست سنوات على اندلاع مجموعة من الثورات الاجتماعية والسياسية التي تم الاصطلاح على تسميتها «الربيع العربي»، والتي بدأت الشرارة الأولى لها في 14 يناير 2011 في تونس، ثم لحقت بتونس بلدان عربية عدة كمصر، وليبيا، والبحرين، وسوريا. وبالرغم من أن هذه الثورات حملت في طياتها مضمونًا واحدًا، وهو السعي للمزيد من الديمقراطية، والعمل على الإطاحة بأنظمة سياسية امتهنت القمع والاستبداد والفساد لسنوات طوال، إلا أن تفاصيل وعوامل تطور هذه الثورات اختلفت كثيرًا من حالة إلى أخرى. لذا، بات من الضروري الفصل بين ما هو مشترك بين الأحداث المختلفة التي اندلعت خلال عام 2011 في عدد من البلدان العربية، وبين ما هو يُعد نتاجًا خاصًا لمجموعة من العوامل والسياقات التي تحكم التطورات السياسية والاجتماعية داخل كل دولة ومجتمع على حدة. بمعنى آخر، من غير الممكن إصدار حكم إجمالي أو تحليل كُلي لأحداث الربيع العربي، بل من الضروري التعامل مع كل حالة وفقًا لمجموعة العوامل التي تتحكم في تطوراتها. وبالتالي، من غير الممكن أن نقوم بالمقارنة بين نتائج ثورة 25 يناير في مصر ونتائج ثورة 17 فبراير في ليبيا بشكل مطلق مجرد من سياقات مقارنة تتناسب مع الحالتين. بمعنى آخر، بالرغم من إمكانية التعميم فيما يتعلق بأصول ثورات الربيع العربي، إلا أن مآلات هذه الثورات لا يمكن تعميمها دون إطار واضح، وهو ما يقودنا لنقطة محورية وجدل نظري نحاول التعامل معه في سياق هذه الدراسة بشكل موسع.

